مجلة شهرية تصدر عن هيئة إستثمار المثنى
تعنى بالعلاقات العامة

العدد الثامن نيسان ٢٠١٠

إستثمار المثنى

- رئيس الوزراء يعلن من محافظة المثنى عن دعمه للعملية الاستثمارية ويشيد بجهود هيئات الاستثمار

مدينة العاب السماوة

أولى خطوات الانجاز

هيئة استثمار المثنى

عمر قصير وانجاز كبير

هيئة استثمار المثنى تمنح إجازتين استثماريتين
ليصل عدد الإجازات الممنوحة إلى (37) إجازة استثمارية

هيئة إستثمار المثنى
Al-Muthanna Investment Commission

إستثمار 2010

Www.miciraq.org
Www.miciraq.com
samawa_investment@yahoo.com

Www.miciraq.org
Www.miciraq.com
samawa_investment@yahoo.com

هيئة إستثمار المثنى

Al-Muthanna Investment Commission

إستثمر المثنى

نستثمر الحاضر...

لنضمن لك المستقبل

مجلة شهرية تصدر عن
هيئة إستثمار المثنى
قسم العلاقات العامة

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
المهندس: عادل داخل محمد

مدير التحرير
علي حنون آل معلا الشمري

سكرتير التحرير
كاظم مسافر الأعاجيبي

التصميم
زهره نور الوسوي
سماح عبد الكريم الخفاجي

التدقيق اللغوي
قاسم عبد الكاظم عطية

متابعات
محمد قاسم عبد منصور
ضرغام مجيد الياسري
بتول جميل هلامة

التصوير
أمين علي داخل

الترجمة
جواد عبد الكاظم حلبوص

البريد الالكتروني
Samawa_investment@yahoo.com

موقعنا على الانترنيت
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

تنويه
تصدر المجلة عن هيئة استثمار المثنى وهي دورية اعلامية مستقلة تصدر عن دائرة حكومية غير مسؤولة ولا تعبر بالضرورة عن آراء وطروحات ما يصدر فيها وانها حق النشر او عدمه والتعديل والحذف.
-يخضع الناشرون فيها الحقوق النشر الادبي امام الآخرين دون ادنى مسؤولية للمجلة.

التصميم والإخراج الفني
جاسم فيصل الزبيدي

42

بدأ استخدام خطوط سكك الحديد في العالم منذ اكتشافها في اوربا وامريكا وروسيا والصين وبدأ الاعتماد عليها لعدة اسباب منها

- تعتبر خطوط سكك الحديد آمنه إلى درجة كبيرة في نقل البضائع والمسافرين.
- تعتبر من ارخص وسائل النقل.
- تتميز بسهولة تحميل وتفريغ متميزة وسهلة مقارنة بالنقل البري او النقل الجوي.
- يتميز بالراحة مقارنة بالنقل البري.
- يتميز بنقل كميات كبيرة في رحلة واحدة (باستخدام قطارة سحب واحدة)
- دقة مواعيد الانطلاق والوصول.
- رخص الوقود المستخدم في النقل مقارنة بالكمية المنقولة من البضائع.

شركة برج الأعمار

18

مشاريع منجزة وأخرى قيد التنفيذ

مابرح سيل الانتقادات والاتهامات التي تكال جزافا توجه ضد هيئة استثمار المثنى دون الاستناد إلى أدنى مقومات الصحة والثبوت فأصبح من المعتاد ان تقرءا أو تسمع بين الحين والأخر خبرا تتناوله وسائل الإعلام المحلية في المحافظة يتهم الهيئة بالتقصير في اداء واجباتها وعدم تنفيذها لمشاريع المتوخاة كتبليط الشوارع وإنشاء شبكات انياد الصرف الصحي وإنشاء ومد أسلاك الهاتف والكهرباء وكأن المتحدث يجهل ماهية واجبات الهيئة ؟

20

من الضروري أن تقوم الدولة بسياسة مالية مؤثرة في الاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق توظيف كافة الإمكانات للسياسة المالية و الفنية و الإدارية لغرض توجيه و تشجيع الاستثمارات الوطنية و العربية و الأجنبية بالعمل داخل العراق و ذلك لغرض تعزيز روح المنافسة في القطاع الخاص

32

أن المفهوم العام للاستثمار هو توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على البلد كما تم تحديده في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث سيتم الوصول من خلال هذا النشاط أو المشروع إلى أهداف حيوية لها أهميتها في بناء بلد حضاري متقدم عندما ينتج من هذه الأهداف

34

في الآونة الأخيرة اعلنت الحكومة عن حزمة من الاجراءات لهادفة إلى تنمية لموارد الاقتصادية وزيادة واردات لبلاد فكانت جولة التراخيص لنفطية واحدة من النجزات لهامة لتي تحتاج إلى متابعة مستمرة من قبل لبرلمان القادم ثم ان مبادرة بعض لبلدان ومنها فرنسا والمانيا وتركيا باستقدام شركاتها للعمل في البلاد يعد منجزا قائما بذاته وهو ما اعلن عنه لسفير الفرنسي في بغداد بوليس بولون مؤخرا.

38

16

لعله من المفيد القول أن المتتبع للمشهد الاقتصادي في العراق يلاحظ خلال السنوات الأخيرة بروز الاستثمار كلاعب أساسي في ساحة الاقتصاد العراقي نتيجة للتوجه الحكومي المركزي والمحلي لتفعيل هذا القطاع والدفع به إلى الإمام بعد إن اخذ صناع القرار في البلاد أهمية تنشيط قطاع الاستثمار ودوره الكبير في بناء وأعمار العراق.
استثمار المثنى فتحت ملف الاستثمار وطبيعة التوجهات والدعم الذي يمكن ان تقدمه الحكومة المحلية لهذا القطاع مع رئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور عبد اللطيف حسن الحساني.

26

بعد عودته إلى المحافظة مدير عام الهيئة يعلن نتائج زيارته إلى جمهورية رومانيا | 9

مجموعة [Giga Group]
10 | تبدي رغبتها بإقامة مجمعات سكنية متكاملة في المثنى

مالك أوبك اليونانية تعلن استعدادها لتنفيذ مشروع تدوير النفايات في المثنى | 11

40 | المصارف الاسلامية ودورها في تنفيذ المشاريع الإستثمارية

إقرأ لـ:

حاكم بدر علي الاسدي علي حسين جاسم سرحان نعيم الخفاجي

هيئة إستثمار المثنى

راي الهيئة

مشروع المدينة الصناعية حدث استثماري استثنائي

لكنا سابقا تفاؤلنا بان العام(٢٠١٠)سيشهد انطلاقة نوعية وانطلاقة استثمارية حقيقية لتحويل العديد من الترخيص الاستثمارية إلى أجندات عمل تنفيذي على الأرض ،لتعطي الإحساس بالأمل الملموس وتمكين(المحافظة)من امتلاك ناصية التقدم والسمعة والجاذبية الاستثمارية الشرقة . فمع ارتفاع الهياكل وظهور المعالم لبعض المشاريع التسويقية والترفيهية ،وتحرك جدول العمل التنفيذي لمشاريع الوحدات السكنية ومدينة الألعاب ،يأتي حدث كبير من نوع وحجم آخر متمثلا بالمدينة الصناعية .لقد اجتاز هذا المشروع مراحل تمهيدية وسلسلة متوترة من الدراسات والتصاميم وتقييم الجدوى الاقتصادية وتوظيف حزمة من الجهود المخلصة على مستوى المحافظة وتركيزها في بؤرة اهتمام مكثف ،اثمرت جميعها بتخصيص الأرض وانطلاق العمل بمجمع ريادي- صناعي متعدد الأغراض . فهو ثمرة لتفاعل جاذبية البيئة الاستثمارية وقوة المقومات الجغرافية ومصداقية الإجراءات التنظيمية ودعم اللوجستي الفعال.

إن وضع الأساس للمجمع الصناعي المتميز مع شركة(كونكريتك) شركاء مجموعة(بيتاد Holdings Ltd)الصخرية سيضع المحافظة امام مشهد تنموي غير مسبوق يجمع بين تنوع الفعاليات الإنتاجية وحداثة التقنيات وكثافة راس المال المستثمر وغزارة المنافع الاجتماعية وفرص العمل والرزق الكريم. مدينة عصرية متكاملة ستستحي مردودات ايجابية لمجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لتهاجر حصيلة التضافر كل جهود المنظومة المؤسساتية في المحافظة نحو التنمية.

ملامح المشروع :باختصار مكثف إن المدينة تتميز بالعلاقة المتماسكة بين التقنيات المعاصرة والإدارة العلمية الحديثة والبيئة بمعايير قياسية والتميز المعماري و متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاستناد إلى الحقائق التالية:

أولا /كثافة راس المال المستثمر:

تشير التخمينات الأولية إلى إن التوظيفات الرأسمالية في هذا المشروع تحديدا ستبلغ(مليار أو خمسمائة مليون دولار أمريكي). علما بان الشركة تنوي رفع استثمارها إلى مليار دولار بإضافة مشروعي الصمدت وملح للقدة في موقعين آخرين من المحافظة.

ثانيا / مساحة وموقع المشروع:

خصص للمجمع مساحة ارض تبلغ(٣٣٧ دونما)في منطقة الناظرية على الطريق السياحي المحاذي لنهر الفرات بين مدينتي السماوة والخضر جنوبا.

ثالثا / فرص العمل والقيمة المضافة :

سيساهم المشروع بتامين(١٤)الف فرصة وظيفة عمل لأبناء المحافظة والمساهمة في تنشيط سوق العمل وتحريك المفاصل الاقتصادية(السوق التجارية ،الوكالات وعمليات التسويق،النقل،الخدمات،السكن. الخ)ورفع مستوى المنافع الاجتماعية عموما مما يضاعف من جدوى القيمة المضافة

رابعا / الخطوط الإنتاجية- مجموعة من الخطوط الإنتاجية المستقلة :

مجمع الصناعات الكونكريتية والقوالب الإنشائية ومواد البناء،اكياس التعبئة، المياه النقية المعبئة،الأصباغ المعزلة،المنخلفات المتنوعة،الصناعات البلاستيكية، الأوكسجين الطبي،ومعهد التدريب التقني/(التخصصي)

خامسا / مجمع الوحدات السكنية للعاملين والمكاتب الإدارية والتسويقية ومراكز تجارية و معلوماتية وترفيهية وفندق حديث وشبكة من البنى التحتية والمرتكزات الأساسية ومنظومة لتوزيع الغاز وإدخال الخلايا الشمسية كمصدر لتامين الطاقة وشوارع وفضاءات خضراء جميعها خاضعة لاشتراطات البيئة الخضراء .

حقيقة إننا أمام حدث اقتصادي رصين ومدخل تنموي سيجلب للمحافظة الخير والسمعة والجاذبية الاستثمارية وتحفيز الشركات للقدوم باتجاه رفع القدرة الاستيعابية للمشاريع النوعية وتوسيع القاعدة الاستثمارية

حري بنا هنا ان نسجل تقديرنا العالي لمجلس إدارة شركة(كونكريتك) ومجموعة (بيتاد) الصخرية على الشجاعة في وضع ثقتها المطلقة وستثمارتها الكثيفة ، وريادتها في توطين أصول ضخمة في المثنى، وتحليلها النقل التجربة الصخرية الناجحة في مجال الزراعة التخصصية في البادية توجهات جميعها تتسم بالجراة والذهنية و الألق المستنير .وبالتالي نعاهدها على تعظيم المساندة لتثبيت هذا السبق الاستثماري الريادي وتعميق القناعة بحسن اختيارها لأرض المثنى تحديدا بقرارها الشجاع(ها هنا حملت الرحال)للتوطن الاستثماري المبارك.

نعم لقد تخيلنا مرحلة الترويج والتخطيط بالانطلاق نحو العمل التنفيذي وتثبيت ركائز البناء في الأرض،فالرؤية تبقى مجرد غايات مالم تتمسك بعزيمة دخول المستقبل بمصيرة تنموية وجهود متكاتفة . فلولا مؤازرة ومساهمة مجلس المحافظة الموقر(رئيسا واعضاء) والسيد المحافظ ودورهم الحاسم للمضي قدما بالمشروع بقرارات قانونية شجاعة وعبارة للبر وقرارية والتحديات ،إضافة إلى مساندة الهيئة الوطنية للاستثمار وتحديد النوافر والمؤسسات الحكومية ،لكان من المستحيل كسب ثقة المستثمر بهذا الحجم الاستثنائي من الاستثمارات.

وأخيرا لقد علمتنا التجارب العالمية ان التبنيات الاستثمارية لا تتوقف عند قطاعات بعينها فالاستثمارات مسيرة متواصلة وخيارا اقتصاديا فعالا وحتمية لا تحتاج إلى اختبار على طريق تحقيق مكتسبات تنموية جدية لنا جميعا ان نفخر بهذا النموذجي الذي ستعم منافعه وجدواه عموم المحافظة وتحويلها إلى بؤرة استقطاب لمزيد من الانجازات.

المهندس / عادل داخل محمد
رئيس التحرير
مدير عام هيئة استثمار المثنى

إستثمارية

رئيس الوزراء يعلن من محافظة المثنى عن دعمه للعملية الاستثمارية ويشيد بجهود هيئات الاستثمار

أكد رئيس الوزراء السيد نوري المالكي على دعمه التواصل للعملية الاستثمارية في البلاد والسعي إلى تهيئة الأرضية المناسبة لتمكين الشركات من تنفيذ مشاريعها الاستثمارية من اجل المساهمة في بناء العراق والنهوض بواقعه الاقتصادي والعمراني.

منوهاً في الوقت ذاته على الدور الكبير الذي تقوم به هيئات الاستثمار في المحافظات من خلال تبنيها لهذا المشروع الوطني والعمل على استقطاب كبريات الشركات العالمية للاستثمار في مختلف القطاعات المتاحة في العراق.

جاء ذلك خلال زيارته إلى محافظة المثنى ولقائه بمدراء الدوائر والمسؤولين في المحافظة وعدد من منتسبي القوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

وشدد المالكي خلال زيارته على ضرورة بذل المزيد من الجهود من اجل تقديم أفضل الخدمات وتحسين المستوى المعاشي للمواطن العراقي

برعاية دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي

انطلقت فعاليات منتدى التعاون الاقتصادي العراقي الكوري

برعاية رئيس الوزراء السيد نوري المالكي انطلقت في بغداد فعاليات منتدى التعاون الاقتصادي العراقي الكوري بحضور السادة وزراء النفط والكهرباء والتجارة وعدد من المستشارين في مجلس الوزراء والهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات من جانب العراقي وعدد من الشركات الكورية ووزارة الاقتصاد والمعرفة الكورية

وستهل المنتدى أعماله بكلمة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي رحب خلالها بالشركات الكورية الراغبة بالاستثمار في العراق معلنا ان الباب مفتوح أمام جميع الشركات للاستثمار في العراق. مستعرضا حزمة الأنظمة والتشريعات لضمانة الحقوق الاستثمار في العراق.

وأشار دولته إلى أهمية الاستثمار في بناء وتطوير البنى التحتية ومختلف القطاعات الاقتصادية مشددا على حالة الاستقرار الأمني التي تسود محافظات البلاد الأمر الذي أسهم في تشجيع مختلف الشركات العالمية للقدوم والعمل في العراق

أعقب ذلك كلمة وزير الاقتصاد والمعرفة الكورية السيد (جون كانك مون) استعرض خلالها العلاقات التاريخية بين البلدين والتي تمتد إلى ما يقارب الأربعين عاما على حد تعبيره من خلال عملية التبادل التجاري عبر طريق البحر

ودعا مون إلى أهمية استثمار تلك العلاقات التاريخية في بناء وحدة اقتصادية متكاملة بين الشركات الكورية معربا عن استعداد بلاده للإسهام في عملية إعادة بناء وتطوير العراق.

من جانبه أعرب رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي عن سعادته بوجود الوفد الكوري في العراق والذي يمهد لقدوم الشركات الأسيوية للاستثمار والإسهام في بناء واعمار العراق.

مستعرضا دور الشركات الكورية وإسهامها الفاعل خلال السنوات الماضية داعيا إياها إلى استكمال دورها بالمشاركة والإسهام في اعمار العراق مؤكدا فسح المجال أمامها للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. تلا ذلك كلمة لرئيس الشركة (سي تي كس) للصناعات النفطية السيد (هي بيوم) أعرب خلالها عن تفاؤله بحصول شركته على عقد التنمية وتطوير احدى المشاريع الاقتصادية مؤكدا استعداد شركته بالإسهام بإعادة اعمار العراق

كما دعا مختلف الشركات العراقية الكبرى ذات الاختصاص في الصناعات النفطية للحوار المباشر مع الشركات الكورية من اجل بناء شركة اقتصادية متينة للعمل في قطاع الصناعة والنفط وابتروكيمياويات على هامش المنتدى التقى وفد هيئة استثمار المثنى بالسيد جون كانك مون وزير الاقتصاد والمعرفة الكوري والسيد كيم نهيوك السكرتير الأول لسفارة جمهورية كوريا الجنوبية في بغداد ورئيس شركة سي تي كس السيد الي هي بيوم وجرى خلال اللقاء شرح تفصيلي لمجمل الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات الاستثمارية بمحافظة المثنى وتم توجيه دعوة للشركات الكورية من اجل زيارة المحافظة والاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة.

كما قام وفد الهيئة بتوزيع لحقيبة ترويجية لهيئة استثمار المثنى لأعضاء الوفد الكوري وعدد من أصحاب الشركات العالمية التي حضرت المنتدى من بريطانيا والمملكة الأردنية الهاشمية

وفي السياق ذاته التقى وفد الهيئة مع شركة سفير الاعمار البريطانية للمقاولات والتجارة وبحث مجمل الفرص المتاحة في المحافظة.

وقدمت توجيه دعوة للشركة لزيارة محافظة المثنى من اجل التباحث والتفاوض حول إقامة مشاريع استثمارية في قطاع الإسكان

إستثمارية

الاعرجي يشدد على اهمية مشروع الإسكان الوطني خلال ترأسه الاجتماع الدوري لشركات هيئات الاستثمار في العراق

أكد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار الدكتور سامي رؤوف الاعرجي على ضرورة الإسراع بتنفيذ برنامج مشروع الإسكان الوطني الذي أطلقته الهيئة في عموم محافظات البلاد وتوفير قطع الأراضي اللازمة لتنفيذ المشروع.

جاء ذلك خلال ترأسه الاجتماع الدوري لشركات الهيئات الاستثمار في العراق وشدد الاعرجي خلال الاجتماع على أهمية رسم خارطة الاستثمارية الجديدة والاهتمام بقطاع الإسكاني وإعطاءه الأولية القصوى ضمن المشاريع المرسومة للعام الحالي مشيرا إلى المميزات التي حققها التعديل على قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وضرورة الاستفادة منها والعمل بها لجذب واستقطاب الشركات العالمية للاستثمار في عموم محافظات العراق كما أكد على أهمية تجري الدقة في التصريحات الإعلامية وإعطاء الأرقام والبيانات الحقيقية لوسائل الإعلام

من جانبه أوضح مدير عام هيئة استثمار المثنى إن حصة المحافظة من برنامج مشروع الإسكان الوطني (٣٢,٠٠٠) وحدة سكنية وقد تم الاتفاق مع مصرف التجارة العراقي لتمويلها من خلال الهيئة الوطنية للاستثمار كما إن الهيئة خصصت قطعة الأرض اللازمة لتنفيذ المشروع وبالتعاون مع الحكومة المحلية في المحافظة.

إلى ذلك أشاد رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار بالدور المتميز لهيئة استثمار المثنى مؤكدا على ضرورة بذل المزيد من الجهود من اجل بناء العراق الجديد.

بعد عودته إلى المحافظة مدير عام الهيئة يعلن نتائج زيارته إلى جمهورية رومانيا

أعلن المهندس عادل داخل الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى عن نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها وفد الهيئة إلى جمهورية رومانيا حيث جرى خلال الزيارة اللقاء بعدد من الشركات الاستثمارية وتم معها بحث العملية الاستثمارية في المحافظة وإمكانية مشاركة الشركات الرومانية في اقرص الاستثمارية المتاحة وستهل وفد جدول اعماله بلقاء السيد جيجي اليكسي مدير عام شركة اوربان لتدوير النفايات والسيد بوكدن كونستان تنكي المدير التسويقي لشركة اوربان لتدوير النفايات والسيد جورج فيلستو لخبير قانوني في الشركة وتم الاتفاق على عدد من المشاريع الصناعية في المحافظة تضمنت معملا لصناعة البلاستك وآخر الصناعة الورق بالإضافة إلى إنشاء فندق سياحي.

بعد ذلك جرى عقد لقاء مع السيد الكسندر كريكور رئيس مجلس ادارة شركة روليت للصناعات الغذائية والسيد جورج برانيا المستشار التجاري في الشركة حيث تم الاتفاق معهم على إقامة مجزرة متطورة وفق احدث التقنيات والإجراءات الصحية العالمية المعتمدة.

أعقب ذلك زيارة لمجموعة شركات آسا العقارية حيث جرى اللقاء بالمهندس ستيفايل أدريان المدير التنفيذي للمجموعة والسيدة ماريا ستيفايل رئيس المستشارين ومن جانبها عرضت المجموعة إنشاء مجمعات سكنية عمودية وفقية وبكلف اقتصادية وإمكانيات متطورة كما عرضت إنشاء مشروع تصفية مياه في (عيون الوحشية) بالإضافة إلى إنشاء معمل طابوق متطور مجهز بأحدث التقنيات والمعدات الحديثة وإقامة فندق سياحي من الدرجة الممتازة.

كما جرى على هامش الزيارة اللقاء بعدد من الشركات الايطالية الرومانية المشتركة والتي أبدت اهتماما كبيرا بالفرص الاستثمارية المتاحة بالمحافظة حيث أعلنت عن رغبتها في إقامة محطة كهرباء ومعمل زيوت نباتية وغيرها من المشاريع الاستثمارية في القطاعي الصناعة والخدمات.

من جانبها وجهت هيئة استثمار المثنى عدد من الدعوات الاستثمارية للشركات الرومانية من اجل المشاركة بالعملية الاستثمارية في البلاد والمحافظة بشكل خاص

هيئة استثمار المثنى تمنح إجازتين استثماريتين ليصل عدد الإجازات الممنوحة إلى (37) إجازة استثمارية

منحت هيئة استثمار المثنى إجازتين استثماريتين لتنفيذ مشروعي مدينة المثنى السكنية واسواق الإيمان التجارية ليصل عدد الإجازات الممنوحة من الهيئة إلى (٣٧) إجازة استثمارية لمجموعة من الشركات المحلية والأجنبية التي تقدمت بطلب الحصول على مشاريعها الاستثمارية في المحافظة ومن بينها مشروع مدينة المثنى السكنية للمستثمر نوزاد محمد عارب الذي من المقرر له الانجاز خلال (٢) سنوات وبكلفة (١٧٧) مليار دينار عراقي وكذلك مشروع اسواق الإيمان التجارية في قضاء الرميثه للمستثمر رياض محمد رضا سلمان والتي سيتم تنفيذها خلال (١٨) شهرا وبكلفة مليارين وسبعمائة وسبعه وخمسون مليون دينار عراقي.

يذكر ان هيئة استثمار المثنى تعد من بين أكثر هيئات الاستثمار في البلاد في عدد الإجازات الاستثمارية الممنوحة والتي تأتي انعكاسا واضحا للجهود الكبيرة المبذولة من قبل الهيئة في استقطاب الشركات الاستثمارية سواء المحلية او الأجنبية منها للاستثمار في المحافظة والنهوض بواقعها الاقتصادي والعمراني.

شركة (بي اس ال)الهندية تتقدم بطلب إقامة مشروع لصناعة الأدوية وآخر لصناعة الأنابيب المغلونة في المثنى

رحب محافظ المثنى السيد إبراهيم سلمان الليالي بالعرض الذي تقدمت به شركة (بي اس ال) الهندية لخدمات الهندسية المحدودة لإقامة مشاريع استثمارية في المحافظة مؤكدا على تقديم التسهيلات الممكنة لتنفيذ المشاريع المعروضة من اجل النهوض بواقع المحافظة .

من جانبه أعلن مدير شركة (بي اس ال) السيد شيف عن رغبة الشركة بإنشاء معمل لصناعة الأدوية وآخر لصناعة الأنابيب المغلونة على مساحة (٦) دونم لكل مشروع معربا عن أمله بان تكون هناك شراكة مع احد المستثمرين المحليين لتنفيذ المشروعين .

إلى ذلك أعلن مدير عام الهيئة عن تقديم كافة التسهيلات الممكنة وبما يتضمنه قانون الاستثمار العراقي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته من اجل تمكين الشركات الاستثمارية من تنفيذ مشاريعها في المحافظة بعد تقديمها دراسة لجدوى الاقتصادية و للخطط الهندسية والأثر البيئي للمشروع الراد تنفيذه.

من اجل تطوير الواقع الزراعي في المحافظة لجنة الاستثمار الزراعي تعقد اجتماعها الثاني

في إطار المساعي الرامية إلى تطوير القطاع الزراعي والنهوض به إلى افضل المستويات عقدت لجنة الاستثمار الزراعي في محافظة المثنى اجتماعها الثاني برئاسة المهندس عادل داخل الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى وعضوية المهندس حسين علي مهدي مدير زراعة المثنى والسيدة أميرة ناجي مديرة قسم الأراضي في زراعة المثنى ولجيولوجي في شركة حفر الآبار احمد رديض والمستشاري في هيئة الاستثمار السيد محمود هادي راضي وعدد من أعضاء مجلس الإدارة في الهيئة .

وجرى خلال اللقاء بحث جملة من المواضيع الاستثمارية في الجانب الزراعي والتي تهدف إلى تفعيل دور الاستثمار في هذا الجانب من خلال رسم خارطة استثمارية للمشاريع الزراعية والترويج للفرص الاستثمارية في هذا القطاع وكذلك تحديد الأولوية للمشاريع الاستثمارية في القطاع فزراعي.

يشار إلى إن محافظة المثنى تعد من بين ابرز محافظات البلاد في المجال الزراعي نظر للمساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وكذلك وفرة المياه الجوفية والسطحية اعتمادا على نهر الفرات وفروعه في المحافظة.

مجموعة (Giga Group)
تبدي رغبتها بإقامة مجمعات سكنية متكاملة في المثنى

بحث مدير عام هيئة استثمار المثنى المهندس عادل داخل محمد الياسري مع نائب رئيس مجموعة (كيكا) الباكستانية للاستثمارات العقارية السيد حاج محمد امين كيكا الفرص الاستثمارية المتاحة في المحافظة في مختلف القطاعات الإسكانية والسياحية والزراعية والصناعية .

وأثمر اللقاء عن اتفاق مبدئي لإنشاء مجمعات سكنية متكاملة الخدمات في المحافظة بعد ان تقوم الشركة بتقديم دراسة لجدوى الاقتصادية للمشروع متضمنة (دراسة فنية للمشروع وتقرير الأثر البيئي ومخططات ابتدائية للمشروع) وان تقوم الشركة بفتح مكتب محلي لها وتسمية ممثل مخول بالتوقيع ومتابعة الإجراءات القانونية والفنية في المحافظة .

من جانبها أبدت الهيئة استعدادها لاستحصال الموافقات وتخصيص الأرض اللازمة لإقامة المشروع بعد منحه الإجازة الاستثمارية للمباشرة بتنفيذه في المثنى.

ماك أوبتك اليونانية تعلن استعدادها لتنفيذ مشروع تدوير النفايات في المثنى

أعلن السيد مايكل تشالفيز المدير التنفيذي لشركة ماك أوبتك اليونانية خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في هيئة استثمار المثنى عن استعداد الشركة لإنشاء معمل لتدوير النفايات الصلبة وتحويلها إلى غازات نقية تستخدم في توليد الطاقة الكهربائية مضيفا ان المشروع الذي تبلغ كلفته (١٥١) مليون دولار ويعمل بطاقة (١,٠٠٠) طن يوميا سيتم تنفيذه بالتعاون مع شركة وادي النيل التي حصلت على إجازة الاستثمار لتنفيذ المشروع .

من جانبه أبدى مدير عام الهيئة استعداده لتقديم كافة التسهيلات الممكنة لتنفيذ المشروع الذي يعد من المشاريع المهمة والمتطورة في المحافظة مؤكدا على أهمية المشروع في تشغيل أعداد كبيرة من الأيدي العاملة في المحافظة.

يذكر ان شركة وادي النيل قد زارت الهيئة في وقت سابق من هذا العام وحصلت على رخصة استثمارية لتنفيذ المشروع في المحافظة بعد تقديمها دراسة الجدوى الاقتصادية والخططات الهندسية والأثر البيئي للمشروع الراد تنفيذه .

السيد سامي عزاره آل معجون يزور هيئة استثمار المثنى ويؤكد على دعم القطاع الزراعي في المحافظة

في إطار الجهود الرامية إلى دعم العملية الاستثمارية في محافظة المثنى زار السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق سامي عزاره آل معجون هيئة استثمار المثنى.

وأكد خلال لقائه بمدير عام الهيئة وعدد من أعضاء مجلس الإدارة على ضرورة تطوير الواقع الاستثماري في المحافظة التي تحتاج إلى الكثير من الجهود مشددا في الوقت ذاته على الاهتمام بالقطاع الزراعي في المثنى اعتمادا على المساحات الشاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ووفرة مصادر المياه الجارية والجوفية إلى جانب الأيدي العاملة في هذا القطاع.

إلى ذلك أعلن مدير عام الهيئة عن تبني الهيئة لخطة استراتيجية تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي والنهوض به من خلال استقطاب كبرى الشركات المختصة في هذا المجال والعمل على إدخال الكفاءة الحديثة وطرق الحديثة في القطاع الزراعي.

هيئة استثمار المثنى تعتزم توقيع بروتوكول للتعاون المشترك مع كلية الهندسة في جامعة المثنى

بحث مدير عام هيئة استثمار المثنى مع عمادة كلية الهندسة في جامعة المثنى سبل تعزيز أواصر التعاون المشترك بين الجانبين وأهمية تبادل الأفكار والخبرات من اجل النهوض بالواقع الاستثماري للمحافظة.

جاء ذلك خلال الزيارة التي قام بها عميد كلية الهندسة الدكتور رياض الغرة والوفد المرافق له إلى هيئة استثمار المثنى.

وأعلن الغرة عن تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج البحثية التي يتصدرها مركز أبحاث الصحراء الذي ترغب الكلية بتنفيذه في المحافظة لما له من أهمية كبيرة في اكتشاف وتحديد موقع المواد الأولية في صحراء بادية السماوة.

إلى ذلك أثمر اللقاء عن توقيع بروتوكول ثنائي بين الهيئة وكلية الهندسة في مجال التعاون المشترك وتقديم البيانات والدراسات عن المواد الأولية من اجل رسمه خارطة الاستثمارية في محافظة المثنى

مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى يعقد اجتماعه الدوري ويبحث آخر التطورات على مشاريع هيئة الألعاب

كما جرى خلال الاجتماع استماع المهندس الشرف على مشروع مدينة الألعاب وتم دعمه بحث آخر التطورات التي حصلت على تنفيذ المشروع والعمل على حل جميع الإشكالات التي تعيق سير العمل من اجل انجازه في الوقت المحدد.

أوضح المهندس عادل داخل محمد الياسري مدير عام ورئيس مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها إلى جمهورية رومانيا ومدى رغبة العديد من الشركات الرومانية لدخول إلى المحافظة والاستثمار في جميع القطاعات المتاحة.

جاء ذلك خلال ترأسه الاجتماع الدوري لمجلس إدارة هيئة استثمار المثنى.

وجرى خلال الاجتماع قدري حضرة أعضاء مجلس الإدارة في الهيئة فراس حبيب بعضو المجلس الجديد المهندس محمد شاكر حميد كما تم مناقشة آلية عمل لجنة قانونية والتابعة وحسب الوافقة البيئية على آلية عملها شريطة إن لا تتعارض ونص قانون الاستثمار وتعديلاته .

الشركة العامة للأسواق المركزية تعلن عن مجموعة مناقصات لاستثمار(١٠) أسواق وأكثر من (٥) مواقع من أملاكها في بغداد والمحافظات

أعلنت وزارة التجارة عن طرحها العديد من أملاكها للاستثمار ودعت هيئة الاستثمار الوطنية وهيئات الاستثمار في المحافظات إلى إدراجها ضمن مشاريعها الاستثمارية ودعوة شركات الوطنية والعربية والأجنبية المتخصصة في إنشاء وإدارة المراكز التجارية لتقديم عروضها للاستثمار في الموقع المحددة وأكد هادي جدوع منير عام الشركة العامة للأسواق المركزية ان الشركة وبتوجيه من معالي وزير التجارة وكالة الدكتور صفاء الدين فساني أعلنت مجموعة مناقصات لاستثمار عشرة من أسواقها وأكثر من خمسة مواقع من أملاكها الأخرى في بغداد والمحافظات، خاصة في محافظة البصرة لمتاخمة أم القريم والفاو وساحة أم ذيروم وتل ذرعيات في محافظة الأنبار والنجف والحلة وموقعي الأسواق والعاصة وكربلاء والمثنى وأسواق العمل والحرية والمستنصرية والعامل والصالحية وساحة الفايلة البناية محافظة بغداد وساحة أخرى في منطقة الزعفرانية. وأضاف بأن شركته طلبت من كافة الجهات المختصة في مجال الاستثمارات تقديم طلباتها واستعدادها لإنشاء أسواق مركزية متطورة وفق المواصفات العالمية. مضيفا بأنه تم توجيه كتاب إلى اتحاد الغرف التجارية وغرفة تجارة بغداد والهيئة الوطنية للاستثمار ودائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية في الوزارة لإبلاغ الشركات الأجنبية والعربية المتخصصة في هذا المجال عن طريق ملحقيات الوزارة في دول العالم. ويذكر ان الشركة عرضت سوق المنصور للاستثمار وقد أحيل استثماره إلى شركة إماراتية.

مجلس محافظة المثنى يقرر تسليم قطع الأراضي لشركة (بنتاد كروب) الاسترالية للمباشرة بتنفيذ مشاريعها في المحافظة

قرر مجلس محافظة المثنى بجلسته الاعتيادية المنعقدة في السادس من نيسان تسليم قطعة الأرض البالغة مساحتها (٣٣٧) دونم والعائدة إلى مديرية بلدية السماوة والواقعة على طريق الخضر السياحي إلى شركة (بنتاد كروب) الاسترالية لإقامة عدد من المشاريع الاستثمارية ومنها مشروع مدينة السماوة الصناعية في محافظة المثنى.

وقال رئيس وفد مجموعة الشركات الاسترالية الدكتور محمد حمود ان المجموعة بصدد المباشرة بتنفيذ مشاريعها الاستثمارية المتفق عليها بعد إكمال إجراءات تسليم الأرض للمجموعة.

من جانبه أعلن السيد كريم السماك المدير التنفيذي لشركة سيركو للاستشارات الصناعية إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن عن إبرام الشركة اتفاقية تعاون مشترك مع مجموعة بنتد الاسترالية من اجل الإشراف الفني والتنفيذي على كافة مشاريع المجموعة وإجراء المسح الجيولوجي والخصومات الترابية.

وأشار إلى ان مجموعة الشركات الاسترالية أبرمت في وقت سابق من العام الماضي اتفاق مع هيئة استثمار المثنى لتنفيذ احد عشر مشروع استثماري شملت عدد من المصانع للإسباغ العازلة والمنظفات المنزلية والصناعية وملح الطعام وتكرير المياه والثوقب الخرسانية الجاهزة وإنتاج الأوكسجين الطبي وكذلك صناعه مواد الوحدات السكنية الجاهزة ومجمع للكونكريت الجاهز بالإضافة إلى معهد متخصص للدراسات ومعمل للأسمنت وكذلك الاتفاق على إنشاء (١٠,٠٠٠) وحدة سكنية في المحافظة بكلفة تتجاوز المليار دولار أمريكي ومن المتوقع ان تسهم تلك المشاريع في إنعاش الواقع الاقتصادي للمحافظة بالإضافة إلى توفير الآلاف الفرص من العمل للأيدي العاملة في المحافظة.

هيئة أستثمار المثنى
Al-Muthanna Investment Commission
استثمار
samawa_investment@yahoo.com
Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

هيئة استثمار المثنى تشارك بالدورة التدريبية التي أقامها مركز إعداد القادة في جمهورية مصر العربية

بغية الارتقاء بمستوى العملية الاستثمارية التي تشهدها البلاد ومن خلال النهوض بالمستوى العلمي والتقني للملاكات العاملة في هيئات الاستثمار بالعراق شاركت هيئة استثمار المثنى بوفد ضم المهندس مرتضى زهير خضار مدير مكتب مدير عام الهيئة ولحقوقي سعود صبير راضي مدير قسم الشؤون في الهيئة بالدورة التدريبية التي يقيمها مركز إعداد القادة في جمهورية مصر العربية. وتضمن برنامج الدورة التي استمرت (١٢) يوما إلقاء عدد من المحاضرات من قبل كبار الاقتصاديين والمهتمين بالشأن الاستثماري في جمهورية مصر العربية حول تحديات الإدارة الستراتيجية وكيفية إعداد القادة والإداريين وآلية وضع الخطط الستراتيجية كما تم التركيز على موضوع الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية للمنظمات من الشركات والوصول إلى افضل النتائج من حيث الإدارة القوية والحازمة في اتخاذ القرارات بالإضافة إلى محاضرات عن تاريخ الهيئة العامة للاستثمار في مصر والإشارة إلى القوانين والتطورات التي مرت بها الهيئة منذ تأسيسها عام ١٩٧١ وحتى الآن والمناطق الحرة في مصر وكيفية إدارتها من خلال التعلم والتشريعات التي تحكمها والتسهيلات المقدمة من الحكومة المصرية لإنشاء المشاريع الاستثمارية في المناطق الحرة كما اشتمل برنامج الدورة على جولة ميدانية للمشاريع الاستثمارية في مدينة ٦ اكتوبر ومدينة الإسكندرية لزيارة المصانع والشركات القائمة في المنطقة الحرة هناك كما تم زيارة الهيئة العامة للاستثمار في مصر للاطلاع على آلية العمل في الهيئة

بمشاركة عدد من هيئات الاستثمار انعقاد مؤتمر رجال الأعمال العراقيين الاستثماري في بغداد

في إطار الجهود المتواصلة لاستقطاب كبرى الشركات العالمية وتحفيز رجال الأعمال العراقيين للاستثمار في كافة القطاعات الاستثمارية المتاحة في البلاد عقد في بغداد المؤتمر الاقتصادي لرجال الأعمال العراقيين وبحضور السيد راغب رضا المبعوث الشخصي لرئيس الوزراء لشؤون الاستثمار ورجال الأعمال في المحافظات. وافتتح المؤتمر أعماله بكلمة لرئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين والدكتور سمير سعيد التميمي المدير المفوض لشركة وعدد من هيئات الاستثمار في بغداد والمحافظات التي تطرق من خلالها إلى الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار في بناء العراق وازدهاره في المجالات المختلفة والتأكيد على ضرورة استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمار المحلي.

عقب ذلك كلمة لمدير شركة الألمانية عبر فيها عن إيمانه بالفرص الاستثمارية الواعدة في العراق ورغبته الشديدة ان تكون الشركات الألمانية من الشركات السباقة لدخول العراق والاستثمار في قطاع الإسكان والطاقة وبناء المطارات وكذلك الاستثمار في مجال صناعة الأدوية في العراق وتحدث التميمي عن تجربة الشركة في الاستثمار ببلدان الخليج العربي وتركيا.

تلا ذلك كلمة للسيد قاسم عاجل عبد عضو مجلس إدارة هيئة استثمار المثنى أعلن خلالها عن الفرص الاستثمارية الواعدة في المحافظة كما تطرق إلى المشاريع الاستثمارية التي تم منحها رخصة استثمارية والتي هي قيد الانجاز حاليا.

ودعا عاجل خلال كلمته رجال الأعمال العراقيين ومدير الشركة الألمانية إلى زيارة المحافظة والاطلاع الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف القطاعات وعلى هامش المؤتمر عقد اجتماع تشاوري بين هيئات الاستثمار في بغداد والأنبار والمثنى والبصرة لبحث المشاكل والمعوقات ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة بحلها.

لقاءات
إستثمارية

رئيس مجلس المحافظة في ضيافة استثمار المثنى

الحكومة المحلية كانت وما تزال داعم أساسي للعملية الاستثمارية

المحافظة بحاجة إلى أي مشروع استثماري مهما كان نوعه وحجمه

كونه سيسهم في وضع البنيه الأساسية في جدار البناء والأعمار

هيئة استثمار المثنى من الهيئات الرائدة في البلاد والتي قطعت شوطا كبيرا في مجال الاستثمار رغم أنها حديثة التشكيل وتصطدم بقوانين قد تعيق عملها بسبب عدم تفعيلها أو عدم اكتمالها.

هيئة استثمار المثنى
Al-Muthanna Investment Commission

معنا ...
تكتمل الحياة

Www.miciraq.org
Www.miciraq.com
samawa_investment@yahoo.com

اجرى الحوار:
كاظم مسافر الاعاجيبي
تصوير:
امين علي داخل

قانون الاستثمار العراقي ما زال بحاجه إلى بعض التعديلات للوصول إلى المرحلة المبتغاة

لعله من المفيد القول أن التتبع للمشهد الاقتصادي في العراق يلاحظ خلال السنوات الأخيرة بروز الاستثمار كلاعب أساسي في ساحة الاقتصاد العراقي نتيجة للتوجه الحكومي المركزي والمحلي لتفعيل هذا القطاع والدفع به إلى الإمام بعد ان اخذ صناع القرار في البلاد اهمية تنشيط قطاع الاستثمار ودوره الكبير في بناء واعمار العراق.
استثمار المثنى فتحت ملف الاستثمار وطبيعة التوجهات والدعم الذي يمكن ان تقدمه الحكومة المحلية لهذا القطاع مع رئيس مجلس محافظة المثنى الدكتور عبد اللطيف حسن الحساني عبر الحوار التالي:

+ هل وضعت الحكومة المحلية سلم أولويات للمشاريع الاستثمارية التي يجب أن تنفذ في المحافظة ؟

- لا يخفى على احد أهمية الاستثمار ودوره المرتقب في صنع التنمية الشاملة لجميع القطاعات الاقتصادية والنهوض بواقع المحافظة الذي يحتاج إلى بذل المزيد من الجهود لان المحافظة الأن بحاجة إلى أي مشروع استثماري مهما كان نوعه وحجمه كونه سيسهم في وضع أنبوبيه الفسلية في جدار البناء والأعمار ونحن نسعى إلى إن يأخذ الاستثمار دوره في قطاع الصناعة وبناء العامل كمعامل الاسمنت كونها استوفر موارد اقتصادية هائلة وتشغيل آلاف الأيدي العاملة بالإضافة إلى توفير المواد الأولية الشجعة على قيام هذه الصناعة وكذلك نرغب بتطوير القطاع الزراعي في محافظة كون المحافظة تمتلك مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة وتوفر مصادر المياه الجارية بالإضافة إلى التخزين الهائل من المياه الجوفية نعمل أن يكون هناك دور للاستثمار في تطوير هذا القطاع الحيوي من اجل توفير السلة الغذائية للمحافظة وتوفير مصدر دخل كبير يعود بالفائدة على المواطن والمحافظة بشكل عام.
كما اولينا قطاع الإسكان أهمية كبرى من خلال الاستثمار وذلك بسبب الحاجة الملحة إلى بناء وحدات سكنية لسد النقص الحاصل جراء أزمة المساكن التي تعانيها البلاد بالإضافة إلى إننا لم نغفل أهمية وتطوير قطاعات السياحية والترفيهية في المحافظة.

+ ماالذي يمكن أن تقدمه الحكومة المحلية لدعم وتشجيع الاستثمار في المحافظة ؟

- الحكومة المحلية في المثنى وبشقيها التنفيذي والتشريعي كانت ومازال داعما اساسيا للاستثمار لإيمانها الكبير بمدى أهميته في تطوير المحافظة والنهوض بها الى اعلى مستويات التقدم والرقي لذلك عمدت الحكومة المحلية في المثنى إلى إصدار تشريعات تتضمن تسهيل عمل الاستثمار وخاصة في مايتعلق بمسالة نقل ملكية الأراضي العائدة إلى الإدارة المحلية إلى هيئة استثمار المثنى من أجل تسليمها إلى شركات الاستثمارية الراغبة بتنفيذ مشاريعها في المحافظة ونحن مشروع فندق قصر السماوة السياحي الذي ينفذ عن طريق شركة النخست برادايس البريطانية خير دليل على ذلك وهذا أود القول بأن هذه المبادرة قد أخذت بها العديد من الحكومات المحلية في المحافظات الأخرى لدعم الاستثمار خاصة وإنها جاءت قبل التعديلات على قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦.
هذا بالإضافة إلى العمل والتنسيق الدؤوب والمستمر من قبل لجنة الاستثمار والتنمية في مجلس المحافظة مع هيئة الاستثمار لوصول إلى تحقيق أفضل النتائج في هذا المضمار.

+ التعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار العراقي هل جاءت متناغمة مع رؤى وتطلعات لحكومة المحلية في المثنى؟

- نحن كأصحاب تجربة حديثة في مجال الاستثمار يجب أن نتعلم ونستفيد من تجارب البلدان الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال ومدى حجم التسهيلات الكبيرة التي تقدمها لغرض جذب المستثمر وتهيئة كافة السبل والظروف التي تمكنه من تنفيذ مشاريعه الاستثمارية.
قانون الاستثمار العراقي ورغم التعديلات التي أجريت عليه مؤخرا لايزال بحاجة إلى بعض التعديلات الجديدة للوصول به إلى المرحلة المبتغاة في تشجيع المستثمر سواء كان المحلي والأجنبي إلى الدخول في ساحة الشهد الاستثماري في العراق وان التعديلات الأخيرة على قانون الاستثمار قد عملت بها الحكومة المحلية في المثنى بإصدارها تشريع خاص بالمحافظة قبل إقرار تلك التعديلات في البرلمان العراقي من اجل تسهيل ملكية الأراضي إلى المستثمرين.

+ ماهي أهم المشاكل التي تعيق عملكم في مجلس المحافظة ؟

- عمل مجلس المحافظة هو عمل رقابي ويعتمد في عمله على اللجان المشكلة داخل المجلس ومن واجب هذه اللجان مراقبة سير العمل في دوائر المحافظة فتحدث أحيانا حالة تصادم بين هذه اللجان ودوائر وهذا الأمر يسبب إحراجا لبعض الدوائر لكن هذا لا يعني عدم وجود حالة من التعاون بين مجلس المحافظة والدوائر أو السلطة التنفيذية في المحافظة. بالإضافة إلى مشكلة أخرى وهي طرح بعض الإخوة في مجلس المحافظة للمشاريع على أساس مناطقي وهو حق مشروع على اعتبار أن بعض هذه المناطق هي مناطق محرومة لكن الطرح بهذه الصورة قد يثير حفيظة الأعضاء الأخرين كون أن عضو المجلس لايمثل منطقة معينة وإنما يمثل كل المحافظة.

+ ما الذي قدمته الحكومة المحلية للمواطن السماوي بعد مرور أكثر من عام على توليها زمام الأمور في المحافظة ؟

- الحكومة المحلية قدمت الكثير من المشاريع الخدمية خلال الفترة الماضية إلا أن مساحة المحافظة الواسعة إلى نسبة عدد السكان القليلة يجعلنا أمام تحديات عديدة أهمها عدم وضوح آثار العمل الذي تنجزه الحكومة المحلية أولا وقلة التخصيصات المالية من الحكومة المركزية ثانيا بسبب اعتماد الحكومة المركزية في تقسيم الميزانية العامة للمحافظات على نسبة عدد السكان في المحافظة وعلى اعتبار أن المثنى هي اقل المحافظات سكانا فتكون اقل المحافظات من حيث التخصيصات المالية للميزانية السنوية فهي لاتتجاوز (٦٥) مليار دينار لهذا العام

مشروع مجاري السماوة الكبير هو من المشاريع المركزية التي يتم تنفيذها من قبل وزارة البلديات والإشغال العامة ودور الحكومة المحلية في المثنى ينحصر بالدور الرقابي.

هيئة استثمار المثنى من الهيئات الرائدة في البلاد والتي قطعت شوطا كبيرا في مجال الاستثمار رغم انها جديدة التشكيل وتصطدم بقوانين قد تعيق عملها بسبب عدم تفعيلها او عدم اكتمالها

وفي الوقت هذه الميزانية غير كافية تحتاجها المحافظة لذا نلجأ إلى تنفيذ المشاريع الصغيرة واللحة مثل مشاريع لماء وإصلاح خطوط لطاقة الكهربائية وبناء المدارس والمراكز الصحية في مناطق المحافظة كما إننا نعتمد أحيانا على المشاريع المركزية التي تم تنفيذها عن طريق الوزارات مثل مشاريع الإسكان ومشروع مجاري السماوة الكبير الذي يتم تنفيذه من قبل وزارة البلديات والإشغال العامة.

+ المشاريع السماوي يتهم المسؤولين في المحافظة بالتخاذ مسالة عدم كفاية التخصيصات المالية كشماعة تعلق عليها عدم تنفيذ المشاريع التي وعدوا بها الوطن قبل الانتخابات المحلية ما هو ردكم على ذلك ؟

- نحن لسنا بصدد البحث عن أعذار وحجج لإقناع المواطن السماوي بعدم كفاية الأموال المخصصة للمحافظة في تنفيذ المشاريع الستراتيجية التي نحن بأمس الحاجة إلى تنفيذها لكن واقع الحال يشير إلى أن قانون توزيع الميزانية السنوية يعتمد على نسبة السكان في المحافظات وبالمقارنة إلى محافظة ذي قار التي بلغت ميزانيتها لهذا العام ١٨٠ مليار دينار عراقي نحن غير قادرون على تنفيذ مشاريعنا الستراتيجية بميزانية التي تبلغ (٦٥) مليار دينار لكن هذا لايعني انه لا توجد مشاريع منفذة هناك أكثر من (٣٠) مدرسة تم افتتاحها هذا العام بالإضافة إلى عدد من مشاريع الماء ونحن بطور الإعلان حاليا عن مشروع ماء الرميثة.

+ مشروع مجاري السماوة الكبير اثار الكثير من التساؤلات من المواطن السماوي .أين انتم من هذا المشروع ؟

- مشروع مجاري السماوة الكبير هو من المشاريع المركزية التي يتم تنفيذها من قبل وزارة البلديات والإشغال العامة ودور الحكومة المحلية في المثنى ينحصر بالدور الرقابي على هذا المشروع لدينا ملاحظات على طريقة نقل الحفر التي يسببها المشروع وبطئ عملية الانجاز أضف إلى ذلك مشكلة المياه الجوفية التي أثرت بشكل كبير على تأخير العمل في المشروع لذلك عمدنا إلى استدعاء دائرة المهندس المقيم وحاليا المشروع يسير بالاتجاه الصحيح ويخضع لرقابة تامة من قبل الحكومة المحلية للتأكد من سلامة ودقة آلية التنفيذ التي يعمل بموجبها.

+ ما هي أبرز مشاريعكم المستقبلية خلال هذا العام ؟

- هنالك الكثير من المشاريع التي سنقوم بتنفيذها هذا العام ومن بينها إعادة تعبيد الطرق في مدينة السماوة بعد اكتمال مشروع المجاري وكذلك إنشاء مجموعة من العيادات الاستشارية في مجال الصحة وفي الجانب الاستثماري تعاقدنا مع مجموعة من الشركات لتنفيذ المشاريع الصناعية والإسكانية والترفيهية كما أننا نسعى إلى الحصول على موافقات لحكومة المركزية للاستثمار في مجال انتاج الطاقة الكهربائية في المحافظة.

+ كيف تقيمون عمل هيئة استثمار المثنى ؟

- من خلال ما لمسناه وما سمعناه عن هيئة استثمار المثنى أنها من الهيئات الرائدة في البلاد والتي قطعت شوطا كبيرا في مجال الاستثمار رغم أنها جديدة التشكيل وتصطدم بقوانين قد تعيق عملها بسبب عدم تفعيلها أو عدم اكتمالها. الأن واقع الحال يشير إلى فاعلية قيادة وتحركها في كل الاتجاهات ولديها أعمال

بالكثير من المستثمرين سواء في الداخل أو الخارج كما أنها تمتلك أدارة فاعلة وناجحة وملاكات كفوة قادرة على استقطاب الشركات الاستثمارية ونحن في الحكومة المحلية نشد من أزرهم ونسعى إلى تقديم كل الدعم والتسهيلات الممكنة من اجل إنجاح العملية الاستثمارية في المحافظة.

شركة برج الأعمار

مشاريع منجزه وأخرى قيد التنفيذ

المهندس
مصطفى ابراهيم علاوي

إعداد قسم العلاقات العامة

فيما لا يزال الحديث متواصلا عن مجموعة المشاريع التي يتم تنفيذها عبر هيئة استثمار تبرز على ارض الواقع بوادر المباشرة بتنفيذ تلك المشاريع فبعد ان أعلن المهندس عادل داخل محمد مدير عام هيئة الاستثمار عن منح شركة برج الاعمار للمقاولات العامة المحدودة رخصة استثمارية جديدة لتنفيذ مشروع بناء الوحدات السكنية في المحافظة.

شرعت ملاكات الشركة ببدء الأعمال الأولية تمهيد للمباشرة بتنفيذ فعمل فعلي ببناء الوحدات السكنية حيث أعلن المهندس مصطفى إبراهيم علاوي المدير المفوض لشركة برج الاعمار ان الشركة بصدد بناء ٨٠٠ وحدة سكنية في محافظة النجف سيتم بناءها بطريقة الأبراج العمودية وبارتفاعات مختلفة تبدء بثلاثة طوابق وتصل إلى اثني عشر طابقا وسيشتمل بناء المجمع على بناء مدارس ابتدائية ومتوسطه وإعدادية بالإضافة إلى رياض الأطفال ومركز صحي ومركز للدفاع المدني وآخر للشرطة وكذلك سيحتوي المجمع على مول تجاري متطور.

وأضاف علاوي ان الشركة أخذت في حساباتها التصميمية طبيعة المجتمع السماوي لذلك اعتمدت على إعطاء مساحات واسعة بين بناية وأخرى للحفاظ على خصوصية السكان وسيتم استثمار تلك الساحات بإنشاء مناطق خضراء واسعة في المجمع السكني.

وعن سبب دخول الشركة للاستثمار في مجال بناء الوحدات السكنية أوضح علاوي ان الحاجة ملحة والنقص واضح في عدد الوحدات السكنية في البلاد بشكل عام والمحافظة خصوصا دعت الشركة إلى الدخول والاستثمار في هذا القطاع.

مضيفا ان المشروع سيشغل مئات الأيدي العاملة في المحافظة في مختلف الاختصاصات الأمر الذي سيؤدي إلى تحجيم مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في المحافظة.

وذكر علاوي ان شركة برج الاعمار ترتبط بشراكات تعاون مع عدد من الشركات العالمية الأمريكية والتركية مؤكدا على ضرورة الشراكة بين الستثمر المحلي و الأجنبي للاستفادة من الخبرات العلمية و الفنية والتطور التكنولوجي الذي وصلت إلية الشركات في بلدان العالم للتقدم من اجل الإسراع بمحاولة النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد.

مشيرا إلى أهمية تشجيع للستثمر المحلي للدخول في العملية الاستثمارية من اجل ان يشكل دافعا قويا و حافزا مهما لدخول الشركات الأجنبية ولطمأنة للستثمر الأجنبي حول استقرار الأوضاع الأمنية و الامتيازات والضمانات التي يقدمها قانون الاستثمار العراقي.

وأضاف علاوي ان الشركة بصدد تنفيذ عدد من المشاريع الجديدة في المثنى وبغداد وكربلاء بعد ان بدأت فعليا بتنفيذ مشاريعها في هذه المحافظات مؤكدا ان المثنى ستحظى بالجزء الأكبر من بين المشاريع التي سيجري تنفيذها خلال الفترة القليلة نتيجة التعاون الكبير الذي حصلت علية الشركة من قبل الحكومة المحلية في المحافظة وهيئة الاستثمار التي أخذت على عاتقها تقديم كافة التسهيلات وتذليل العقبات التي واجهت تنفيذ مشاريع الشركة.

وقال علاوي ان الشهرين المقبلين سيشهدان افتتاح مشروع المول التجاري الواقع على كورنيش السماوة الذي سيسهم في إحداث نقلة نوعية في القطاع التجاري في المحافظة عبر توفير كل جميع السلع و الخدمات التي يحتاجها المواطن ومن أفضل الماركات العالمية وبأسعار تنافسية بالإضافة إلى تحديد نسبة خصم في الأسعار للعملاء وكذلك للموظفين في الدوائر الحكومية.

ودعا علاوي الوطن السماوي ان يكون شريكا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال الدعم المعنوي الذي يقدمه للمستثمرين الأجانب و المحليين على حد سواء والابتعاد عن حالة الانتقاد الغير مبرر كونها ستكون عاملا سلبيا لنفور المستثمرين وعدم دخولهم إلى المحافظة التي هي بأمس الحاجة الآن إلى المشاريع الاستثمارية لإعادة بناءها والنهوض بواقعها الاقتصادي والعمراني.

المدير المفوض لشركة برج الاعمار:

ادعو للوطن السماوي ان يكون شريكا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال الدعم المعنوي الذي يقدمه للمستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء والابتعاد عن حالة الانتقاد الغير مبرر كونها ستكون عاملا سلبيا لنفور المستثمرين وعدم دخولهم إلى المحافظة التي هي بأمس الحاجة الآن إلى المشاريع الاستثمارية لإعادة بناءها والنهوض بواقعها الاقتصادي والعمراني.

الهيئة ورغم قصر عمرها التأسيسي إلا إنها استطاعت ان تقطع أشواطا كبيرة في مجال عملها ولعل إشادة دولة رئيس الوزراء السيد نوري المالكي والهيئة الوطنية للاستثمار والحكومة المحلية في المحافظة خير دليل على ذلك ومع كل العقبات القانونية والإدارية التي تواجه هيئات الاستثمار في عموم البلاد فان الهيئة بدأت بتنفيذ الكثير من المشاريع التي وصل عدد منها إلى مراحل منتهية من نسب الانجاز.

إعداد قسم العلاقات العامة

هيئة استثمار المثنى

عمر قصير وانجاز كبير

ان المشاريع الآنفة الذكر تندرج تحت مسمى مشاريع البنى التحتية وهي لا تقع ضمن اختصاص وأعمال الهيئة بالدرجة الأساس وإنما هي مشاريع تضطلع بتنفيذها الحكومة المحلية في المحافظة عبر دوائرها المختصة كل حسب مجال عمله وبالرغم من هذا فان الهيئة لم تغفل مشاريع البنى التحتية ووضعتها ضمن مشاريعها الاستثمارية.

ونحن هنا لسنا بصدد الدفاع عن هيئة الاستثمار حيث ان عشرات المشاريع التي تم منحها تراخيص الاستثمار هي من يثبت عدم صحة ما يتردد من إشاعات واتهامات تستهدف بالدرجة الأساس عرقلة عجلة التقدم والبناء في المحافظة وان كان الكاتب أو المتحدث لم يرى مظاهر العمل الحقيقي في مشاريع الهيئة فهذا ليس سببه عيبا في الهيئة وإنما العيب في الإعلامي ذاته الذي لم يكلف نفسه عناء

مابرح سيل الانتقادات والاتهامات التي تكال جزافا توجه ضد هيئة استثمار المثنى دون الاستناد إلى أدنى مقومات الصحة والثبوت فأصبح من المعتاد ان تقرء أو تسمع بين الحين والأخر خبرا تتناوله وسائل الإعلام المحلية في المحافظة يتهم الهيئة بالتقصير في اداء واجباتها وعدم تنفيذها المشاريع المتوخاة كتبليط الشوارع وإنشاء شبكات المياه الصرف الصحي وإنشاء ومد أسلاك الهاتف والكهرباء وكأن المتحدث يجهل ماهية واجبات الهيئة ؟

تقوم بتنفيذه شركة برج الاعمار والتي حصلت على رخصة استثمارية جليدة للبناء ٨٠٠ وحدة سكنية في المحافظة وكذلك مشروع محطة وقود الجبل الذهبي الواقعة على طريق مقام الإمام المهدي (ع) للمستثمر عبد الكريم فاضل حسين.

ناهيك عن عشرات المشاريع الأخرى التي تنتظر إكمال الإجراءات الإدارية والقانونية ليتم المباشرة بتنفيذها ومنها أحدى عشر مشروعا صناعيا لمجموعة الشركات الصناعية التي حصلت خلال الأيام الأخيرة على القطعة الأرض اللازمة لتنفيذ مشاريعها وكذلك مشروع معمل صمنت الدوح للمستثمر رياض آل خوام ومشروع مدينة الألعاب التي تبلغ كلفته ما يقارب ٣ مليون دولار أمريكي حيث يتم تنفيذه عبر شركة ألمانية لخضراء للاستثمارات السياحية والذي يجري حاليا المباشرة بالأعمال الأولية وتسوية التربة من اجل المباشرة الفعلية بتنفيذه في غضون عام واحد وكذلك مشروع مدينة المثنى السكنية الحالمة الذي يشمل بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية موزعة على عدة أصناف وفق المواصفات العالمية مع جميع الخدمات التجارية والصناعية وخدمات البنى التحتية والذي سيتم تنفيذه عبر مجموعة شركات توزدستي خلال ثلاث سنوات وبكلفة ١٧٧ مليار دينار عراقي.

لذا أصبح من الضروري ان تتحرى وسائل الإعلام الدقة والمصداقية في تناولها للأحداث وان يتسم تحليلها لتلك الأحداث بالاستناد الى الدليل والبرهان الواضح بعيدا عن كيل الاتهامات الباطلة.

مدينة العاب السماوة

أولى خطوات الانجاز

إعداد قسم العلاقات العامة

بعد سلسلة الجهود المتواصلة لهيئة استثمار المثنى والدعم الكبير من قبل الحكومة المحلية في المحافظة شرعت الشركات الاستثمارية بمباشرة تنفيذ مشاريعها المختلفة في المحافظة لتبدأ صفحة البناء والأعمار التي انتظرها المواطن السماوي بفارغ الصبر.

ومن بين المشاريع التي تمت المباشرة الفعلية بتنفيذها مدينة العاب السماوة التي يجري تنفيذها عبر شركة المدينة الخضراء للاستثمارات السياحية والتي ستشكل نقلة نوعية في الجانب الترفيهي ليس في المحافظة فقط وانما في البلاد بشكل عام كونها ستكون مختلفة عن المدن الترفيهية الموجودة في العراق حاليا من حيث نوعية وعدد الألعاب الموجودة كونها ذات مناشئ عالمية معروفة تستهدف الكبار والصغار كما تحتوي مجموعة مطاعم تقدم وجبات سريعة وبخدمات ممتازة ومناطق خضراء بتصاميم حديثة تضفي جمالية للمشروع والمنطقة المحيطة بها.

كما تحتوي على مناطق مائية ذات تصاميم حديثة وجميلة تضفي أجواء رائعة للمشروع فضلا عن احتوائها على حديقة حيوانات حديثة والعديد من الألعاب منها (دولاب الهواء - سكة الموت - باونسر - سفينة نوح - برج للكبار - قطار - سيارات تصادم - برج للصغار - لعبة الأحصنة - دولاب هواء صغير - لعبة الكوب - البرج القافز - لعبة الصاروخ للأطفال - الأرجوحة الكبيرة - لحصان الدوار) وان ثلاثة من هذه الألعاب مستوردة لأول مرة في العراق بالإضافة إلى مجموعة من الألعاب الالكترونية والرياضية الداخلية فضلا عن ساحات واقف للسيارات وسيكون الجدول الزمني لانجاز هذا المشروع هو (١٢) شهرا وبكلفة (١٢,٩٨٦,٨٢٥) دولار أمريكي حيث ستوفر فرص عمل لتشغيل وإدارة المشروع لأنها سوف تحتاج من (١٠٠-١٢٠ عامل) مابين فني وإداري وستكون نسبة العمالة العراقية (٩٥٪) من مجموع العمالة الأمر الذي سيسهم في تحجيم مشكلة البطالة التي يعاني منها الشباب في المحافظة.

وبالرغم من بعض العقبات التي واجهت الشركة المنفذة خصوصا كمية المياه الجوفية الكبيرة وارتفاع مستوى نسبة الملوحة في التربة إلا ان الشركة حاولت التغلب على تلك العقبات من اجل الإسراع بعملية تنفيذ المشروع حسب موعده المحدد.

وهنا لابد من القول ان المشروع وبعد انجازه سيصبح المتنفس الذي يبحث عنه أبناء المدينة منذ فترة طويلة بسبب افتقار المحافظة لمركز أو مدينة ترفيهية تكون ملاذا لهم ولعوائلهم وللاستمتاع بالعطل والمناسبات والأعياد على اعتبار ان هذا المشروع يوفر للمواطنين أوقات ممتعة بعيدا عن أعباء الحياة اليومية ولكل شرائح المجتمع وفي نفس الوقت سيمثل هذا المشروع معلما حضاريا جميلا في المحافظة يعطي للمدينة رونقا متميزا كما ستكون أسعار الدخول للمدينة ضمن مستوى الدخل للفرد والمستوى المعيشي للمواطن.

Agriculture sector:

Agriculture sector is very important to invest for many reasons:.
1-wide fertile lands and total area reach to 5000.000 acres.
2- Abundance water to irrigate lands by the way of Euphrates River and its branches or Hilla river as well as the groundwater which concerned the biggest water storage in Iraq according to geology studies.
3-Abundance skilled and cheap labor in agriculture sector.
4-Stratygic location at the middle distance between Basra and Baghdad and joint by external boundary with Saudi Arabia and Kuwait that encourage to establish wide markets for agriculture products.

Suggested projects:-

1-Agriculture products (wheat, barley, rice, dates).
2-Agricuture the trees of palm-date, fruit and vegetables. 3-Animal's wealth (sheep, goats, cows, buffalos and camels)
4-Fish lakes.
5-poultry (meat and table eggs).
6- Lactation (milk process).

القطاع الزراعي:

يعد الاستثمار في القطاع الزراعي بمحافظة المثنى من أهم القطاعات المكتوب لها النجاح ولعدة أسباب أهمها:
-المساحات الشاسعة الصالحة للزراعة حيث يبلغ إجمالي مساحة المحافظة الزراعية (٥,٠٠٠,٠٠٠) فدان.
-توفر المياه اللازمة لإرواء الأراضي سواء من خلال نهر الفرات وتفرعاته أو نهر الحلة إضافة إلى الخزين الهائل من المياه الجوفية في المحافظة والذي يعد الأكبر على مستوى العراق حسب الدراسات الجيولوجية.
-توفر الأيدي الماهرة الرخيصة العاملة في القطاع الزراعي.
-موقع المحافظة الستراتيجي الذي يتوسط محافظات الجنوب والذي يرتبط بحدود مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت يهيئ أسواقا كبيرة لتصريف المنتجات التي من الممكن انتاجها في المحافظة.

المشاريع المقترحة:

-زراعة المحاصيل الموسمية الحنطة والشعير والذرة....الخ.
-زراعة أشجار النخيل وأشجار الفاكهة والخضروات.
-تربية الثروة الحيوانية (الأغنام والماعز الأبقار والجاموس والإبل).
-بحيرات تربية الأسماك.
-الدواجن(اللحوم وبيض المائدة).
-صناعة مشتقات الألبان.

الاستثمار الزراعي على مقربة من الموضوع

الاستشاري / محمود هادي

بدأ العراق مشروعا استراتيجيا طموحا متعدد الأهداف وعلى مراحل،بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة،بهدف تحفيز الاقتصاد والنهوض الاجتماعي.يتضمن البرنامج أصلاح الأنشطة القطاعية(الإنتاجية والخدمية)ومنظومة القوانين والتشريعات المؤسساتية والمصرفية والضريبية والاستثمارية وتقدير السياسات المطلوبة وفي هذا السياق،أطلقت الحكومة خطتها للتنمية الزراعية كأولوية وفي الأطر التالية :-

-إستراتيجية للنهوض بالقطاع الزراعي باعتباره ركيزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-إستراتيجية تخفيض الفقر من معدل ٢٣٪ إلى ١٦٪ بحدود عام٢٠١٥(تقليل عدد الفقراء إلى خمسة ملايين)

-برنامج للشركة الإنمائية بين الأمم المتحدة والعراق نحو(الإصلاح والحدلة والنهضة) الاقتصادية والاجتماعية والخدمات والحكم الرشيد.

-مبادرة مشتركة مع المنظمة لمعالجة شحة المياه للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٥.

وفي سياق هذه التوجهات تتقدم المسألة الزراعية كأولوية بسبب تدني نسبة مساهمة الإنتاج الزراعي إلى متوسط ٥٪ في مدخلات الناتج المحلي ، وانعكاس آثار ذلك على مستوى حياة سكان الأرياف الذين يشكلون ٤٠٪ من المجموع العام ومرتفع معدلات الفقر والبطالة والأمية والهجرة بشكل واضح . وإذا ما أضفنا تداعيات التغيرات المناخية وندرة الأمطار وشحة المياه وزحف التصحر والتوحسة وانخفاض إنتاجية الأرض وتركم الإهمال خلال ثلاثة عقود وتراجع مساحة الأرض الصالحة للزراعة فان حجم المشكلة يزداد تعقيدا وتتفاقم التحديات، وتتعاظم الحاجة إلى حزمة من الاستراتيجيات بعيدة المدى للتعامل مع جملة من القضايا المتشابكة لإدارة الموارد الطبيعية (التربة والمياه) الشاملة وتوجيه استثمارات جدية بمساهمات الحكومة والقطاع الخاص والمستثمرين بهدف تمكين القاعدة النهوض الزراعي لأهميته في مواجهة تنامي وتأثر الطلب على الغذاء

الواقع الراهن

يستورد العراق حاليا(٧٥-٨٠٪) من احتياجاته بينما تشكل مساحة الأرض الزراعية ٥٨ مليون دونم(٣٧٪ من مساحة البلاد يستغل منها ٢٥٪ (١٣ مليون دونم) في الوقت الذي يعيش ربع السكان تحت عتبة الفقر (٧ ملايين وضوحا في الأرياف أساسا .

أهم التحديات

- تفاقم تداعيات انخفاض التدفقات المائية في حوضي دجلة والفرات بنسبة (٥٠٪) من المطلوب.
- تركم معضلات جدية خلال ثلاثة عقود (ملوحة التصحر الهجرة ...الخ) علاوة على التلوث والإغراق.
- فقدان عنصر التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية وعمل دون الجودة للسيطرة على السوق.

الهدف

ثوبت إستراتيجية النهوض الأمة بهدف تحقيق الاكتفاء الغذائي باعتماد أجندات تعيد فعالية للأرياف والزراعة بإرادة راسخة واقتصاد يستند على المعرفة والتخصص والمهنية والحداثة.

الأولويات

خطة إستراتيجية تؤسس لبداية سليمة وتضع نهاية للإهمال وغايات تعيد النشاط الزراعي إلى مكانته وحيويته عندما كان في العراق (بورصة) التصدير لحبوب والتمور والأصواف والجلود والتنوع وسوقا لإنتاج فصل النوعيات من الفواكه والخضروات وبمستوى (الاكتفاء الذاتي) والتصدير ومن المحاور المهمة-

- تكثيف جهود ترسين مرتكزات الاقتصاد الزراعي بخطط طويلة الأمد.
- ضمان الحقوق المائية وسيادة حصة العراق في الأنهر المشتركة ومياه الجوفية الحدود إبرعاية الأمم المتحدة
- رسم سياسة لإدارة المياه بمعايير ومؤشرات قياسية
- منح تسهيلات استثنائية للانعتاق بالزراعة والثروة الحيوانية والاستثمارات الزراعية تسهيلات تشريعية وتنظيمية ومصرفية لرفع ثقة المستثمرين وتبسيط إجراءات تخصيص الأرض وإدخال الحماية تدريجيا
- الاهتمام باستثمارات صناعة التجهيزات والمعدات الزراعية والصناعات الغذائية والأعلاف فتح للتعظيم القيمة المضافة وتوسيع سوق العمل

الاستخدامات الزراعية

عالميا تتعاظم التوظيفات والتدفقات الرأسمالية في التنمية الزراعية توقعها التميز في مسألة الأمن الغذائي . ومن هنا يتزايد الاهتمام بالاستثمارات في هذا القطاع لما تمتلكه من قوة في توفير التمويل والإنفاق وباعتبارها خيارا استراتيجيا ودفعا لتجاوز المعوقات وتكييف جاهزية (التشريعات) لإنجاح هذا الخيار الحيوي.

ولنا في التجارب العالمية الإضاءة والنماذج الرشدة في مصادر مساهمة الاستثمارات وتدفق وتركم رؤوس الأموال الوطنية في زيادة الإنتاج الزراعي وإدخال الكثافة والحداثة والأساليب العلمية في تحسين الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل وتعيش الكريم.

يتسم(الاستثمار الزراعي)بخصوصية عدم استقرار التكاليف والمخاطرة وقلة يقين يدخل حساسية التأثيرات المناخية وتقلبات الأسواق المنافسة والأوبئة والحاجة إلى توطين بعيد المدى وصبور، مما يجعل (الامتيازات) الممنوحة للعاملين بإيجابية مع هذه الخصوصيات لكسب ثقة المستثمرين فبدلا من منح قروض وتخصيص الأراضي وتبسيط بقية الإجراءات والتعامل باستثناءات ومرونة مع استثمار يعتبر الأعلى مخاطرة بالمقارنة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

السيطرة التحديات

تعتبر مشكلة ندرة المياه من أهم التحديات التي توجه العراق حاليا ومستقبلا والتي تتفوق على (الطاقة الكهربائية) في الأهمية والخطورة لقدراتها الاجتماعية والاقتصادية لفقدان ندرة مصادر التعويض وفحاجة لتوظيف استثمارات وتقنيات كثيفة.

وإزاء هذا توضع مطلوب جهود دبلوماسية فائقة لضمان حصة العراق بالمشاركة مع دول المجاورة من اختلال معادلة (العرض والطلب) سينقل بلاد الرافدين من (الشحة) إلى (الندرة) وستنزف خزين مياه الجوفية إن انخفاض التدفقات المائية في الرافدين من ٥٥ مليار متر مكعب إلى حدود ٢٠ مليار متر مكعب / سنويا يشكل تهديدا لمجمل الحياة في العراق ويستلزم وجود موقف يتناسب وخطورة التحدي على مستقبل الأجيال . وفي هذا السياق ، أعلنت منظمة الأمم المتحدة عن إطلاق مبادرة مشتركة مع العراق لمعالجة شحة المياه للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤ مع حملة مشاريع تتصدى للتحديات لخطيرة (يحتاج العراق بحلول عام ٢٠١٥ إلى رفع نسبة مياه الشرب فقط بما مقداره ٩١٪ عن المنتج حاليا فكم نحتاج للتنمية عموما؟!)

إشكالية الأمن الغذائي

إنتاج الغذاء وحجم الطلب

تؤكد المؤشرات الإحصائية العالمية إن حجم الطلب على غذاء سيتصاعد بسبب تسارع وتائر النمو السكاني وعدم كفاية العروض

وتشير الدراسات ذاتي غطت ١٣٧ دولة تشكل ٩٨,٥٪ من مجموع سكان العالم ، إلى تفاوت حاد في الاكتفاء الغذائي وتتساع فجوة الغذائية بين الدول الغنية ومعظم الدول النامية حيث تستحوذ الدول الغنية على ٨٢٪ من الموارد مقابل ١٧٪ للمجموعة الثانية . تعكس هذه الصورة مستوى التراجع الغذائي وازدياد دوقع الهجرة وترى منظمة الغذاء أن أزمة الغذاء ستتفاقم مستقبلا وان الأرض ليس بمقدورها إطعام السكان وخلق التوازن ترى للتعامل خفض معدلات النمو السكاني إلى ١٪ وزيادة إنتاج الغذاء بمعدل ٢,٢٪ وبعكسه فان مليار إنسان سيعانون من نقص الأغذية لأول مرة في عالم يعاني أساسا من ضغوطات البيئية وندرة المياه وفحاجة إلى استثمارات ضخمة لموازنة الطلب.

هذه النظرة التحليلية الأولية ، تستدعي الاهتمام بتركز بمسألة (الغذاء) في العراق وتحسب لمواجهة التحديات بتحديات علمية . بدلا من الدوران في الحلقة المفرغة من (التفاؤل والتشاؤم) وفقدان الوقت والفرص

الوضع الغذائي في تحيط العربي /لعام ٢٠٠٩

حسب تقرير صادر عن الجامعة العربية فان:

مليون إنسان يعيشون تحت خط الفقر (٣٠٪ من السكان)

٪ من قوة الشباب العاطلون وتمثل النسبة الأعلى عالميا.

٪ مليون فرصة عمل مطلوب توفيرها في سوق العمل.

٪ نسبة زيادة الفجوة الغذائية خلال ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

مليار دولار حجم العجز في الأمن الغذائي

٪ إنتاج الحبوب مقابل ٦٠٪ استيرادات لتغطية الاحتياجات (الفجوة)

٪ نسبة تغطية فخضروت مقابل ٩٠٪ استيرادت (الفجوة)

وتأتي الحبوب والحليب ومشتقاته والسكر والزيوت واللحوم في مقدمة الاستيرادت الغذائية ومع تجاوز مجموع السكان ٥٠٠ مليون عام ٢٠٣٠(بمعدل زيادة ٢٪) فان الفجوة ستتفاقم . وإن كانت الدول النفطية قادرة على تغطية العجز بالستوردت فان الدول العربية الفقيرة ستعاني من ضعوط تأمين الاكتفاء الغذائي ذاتيا

الأمن الغذائي في العراق

الدولة المفيضة للاستثمارات

إن كان الأمن الغذائي في محيط الجغرافي سلبيا بنسبة ٥٠٪ فان الفجوة الغذائية في الواقع العراقي حاليا ترتفع إلى مستوى ٨٥٪ واعتماد الوطن على الموردات التجارية (بالمطلق تقريبا) وفيما تشير الدرسات الدولية لإقليم غرب آسيا (ومنها العراق) الى تضاعف الاستيرادت بسبب محدودية الموارد المائية وترجح مساحات وإنتاجية الأرض الزراعية.

لذلك تتقدم (التنمية الزراعية) لاستدامة كأولوية وخيارا حيويا مرتبط بالتنمية الشاملة والتعامل مع هذه الحقائق بآليات (علمية - احترافية) لرفع سقف الاهتمام بالإنتاج الزراعي من خلال استنهاض القطاع الخاص والترحيب بالاستثمارات على قاعدة (الدولة المضيفة للاستثمارات) وخلق البيئة الاستثمارية المؤهلة والقادرة على المنافسة وتسهيل إجراءات

وضوابط انسياب رؤوس الأموال الاستثمارية وتضخيم النفع للشركة بين القيمة المضافة اقتصاديا واجتماعيا ومشروعية (جني الأرباح) للمستثمرين وأهمية خلق التشابك بين الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) والصناعة لتوسيع قاعدة الصناعات الغذائية والجلدية والنسيجية وتوفير المزيد من الوظائف والفرص التجارية

أن تحويل هذه (الرؤية) إلى أجندات خارطة استثمارية زراعية واعتبار (الفرص المتنوعة) كبيرة لإستراتيجية التنمية الزراعية للتحسين الحياة وتخفيض معدلات الفقر والبطالة ستفتح أفاقا استثنائية للاكتفاء الذاتي وفرصا للعيش الكريم بشرط تحفيز الشركات المتخصصة والقادرة على توظيف خبراتها العلمية والتقنية وأساليبها الاحترافية في الوصول إلى نجاحات حقيقية على أرض الرافدين.

وأخيرا إن (معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ميدانها القطاع الزراعي) . للاستناد على المعرفة والتخصص والاحتراف ولمؤشرات الإحصائية الدقيقة.

التنمية الإقليمية

د.سرحان نعيم الخفاجي
جامعة المثنى / كلية التربية

إن التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية تعد ظاهرة سائدة في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية لمختلفة بسبب تركز معظم الأنشطة في مناطق معينة وقلتها وندرتها في الأقاليم الأخرى، مما أدى ذلك إلى بروز مشكلة التباين الحاد بين المناطق الأكثر تطور أو الأخرى الأقل تطور أضمن الإقليم أو ضمن أقاليم (بلد الواحد

إن النشاط الاقتصادي عامه والصناعي خاصة يميل إلى التركز في أقاليم و مناطق محددة استجابة لعامل الربحية الاقتصادية ،إذ ان توفير اكبر قدر من الأرباح للمستثمر تتحقق غالبا في الموقع الذي تتهيأ فيه كل أو معظم مدخلات الإنتاج، فيصبح مثل هذا الموقع جاذبا لكثير من المشاريع الصناعية، فيتحول إلى منطقة تتركز فيها الكثير من المصانع سواء من فرع صناعي واحد، أو أنها تضم تنوعا من تلك الفروع. أما المواقع التي لا توفر سوى قدر أضئيلا من تلك المدخلات فإنها لا تغري المستثمرين على اختيارها كموقع لمنشئاتهم الصناعية، والأهم هو ترتفع كلف الإنتاج مقارنة بمواقع أخرى، وهذا يعني ضآلة الأرباح المتحققة في مثل هذه المواقع، فتتحول إلى مناطق طاردة للنشاط الصناعي. إذ يبرز النمو الصناعي الإقليمي بهيأة شكلين إما قطب نمو صناعي وينشأ تاريخيا لتوفر مقومات الإنتاج، وهو ما يعرف بالقطب الطبيعي (Natural Pole)، أو القطب المخطط (Planned Pole) الذي ينشأ عن الإستراتيجية الاقتصادية للدولة.

إن تلقائية النمو الصناعي نجم عنها فوارق إقليمية واضحة (اقتصادية، اجتماعية، عمرانية وخدمية) غير مرغوب فيها سواء بين بلد وآخر او بين إقليم وآخر ضمن لبلد الواحد، وربما بين موقع وآخر ضمن الإقليم الواحد. كما إن هذه التلقائية قد تجاوزت أو اغفلت اعتبارات أخرى تتعلق بالجانب الأمني "الجيوستراتيجي" في اختيار موقع النشاط الصناعي لاسيما ما يمكن أن يتعرض له الأمن الوطني إلى مخاطر خلال الأزمات والحروب.

لكل ذلك جاءت التنمية الإقليمية لتتجاوز تلك الانعكاسات السلبية والمخاطر السالفة الذكر، فالتنمية الإقليمية أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة التي تتخذها مكانا لها، وقد عرفت بتعاريف كثيرة منها (صيغة العمل التخطيطية القادرة على وضع الحلول بمعدل كبير للمشاكل والقضايا في المجتمع المعاصر، وقد استخدم التبرير في الطرق المختلفة، ومشاكل المجتمع يحددها التخطيط الإقليمي والتمثلة بالمشاكل (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، السياسية، الثقافية)

وعرفت أيضا (إنها الحاجة للتوفيق بين التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة (Existing Gap) بين تشكيل أهداف تخطيط التنمية وتنفيذها في المستوى الإقليمي والمحلي)

وتعرف التنمية الإقليمية أيضا بأنها الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأقاليم المختلفة بالشكل الذي يضمن تناسب أهداف التنمية الإقليمية مع أهداف التنمية القومية من الناحية النظرية أما من الناحية العملية فلابد من تحديد أجهزة التخطيط الإقليمي المركزية والمحلية من حيث مهامها وعلاقاتها ببعضها وبالأجهزة التخطيطية القطاعية والمؤسسات التنفيذية المركزية المحلية، لتكون قرارات التنمية مؤثرة مكانيا و اقتصاديا واجتماعيا وعمرانيا.

وعندما توجه التنمية الإقليمية نحو النشاط الاقتصادي بالدرجة الأساس، فتوضع الخطط والسياسات التي من شأنها تحفيز النشاط الاقتصادي عامة والصناعي خاصة في الأقاليم التي تفتقر إليها، فهي بذلك تحاول تحقيق العدالة في توزيع الأنشطة الصناعية بين أقاليم البلد. وهذا لا يعني إيقاف النمو والتطور في الأقاليم الفاعلة في صناعاتها، كما إنها لا تهدف إلى تحقيق مساواة كاملة بين الأقاليم، لان مثل هذا الهدف لا يمكن تحقيقه أساسا، بل تعني التنمية الإقليمية بأنها تحفز النشاط الصناعي في الأقاليم الفقيرة وتنميتها إلى أقصى حد ممكن بالإفادة من الإمكانات المتاحة في تلك الأقاليم.

كذلك إن التنمية الإقليمية لا تعني بعثرة الأنشطة الصناعية القائمة، بل تعني خلق مناطق جديدة لتلك الأنشطة في أقاليم تعاني من هفتها وضعف إسهامها في مجمل الأنشطة الاقتصادية والخدمية

إن وضع أهداف معينة للتنمية الإقليمية يعتمد بصورة رئيسة على طبيعة النظام الاقتصادي والموارد المتوفرة وحجم مشاكل التنمية الكائنة للإقليم، لذلك نجد اختلاف السياسات المتبعة للتنمية الإقليمية بين تهجير الأيدي العاملة أو نقل الاستثمارات (هجرة رؤوس الأموال) أو كلاهما. وتختلف هذه السياسات باختلاف الأهداف المراد تحقيقها، إلا انها تشترك بهدف يتمحور حول معالجة مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في حين تبقى الأساليب والإجراءات التبعة وفاعليتها لتحقيق هذا الهدف مختلفة أيضا من سياسة لأخرى . وبالرغم من ذلك تبقى غاية التنمية الإقليمية في تحقيق أهداف ما، والتي توضع حسب موارد وإمكانيات الأقاليم المختلفة ومدى تفاعلها وتكاملها فيما بينها، وعادة ما تتمحور أهم هذه الأهداف بثمة نقاط معينة

إن إتباع تنمية إقليمية فاعلة تمكن من تطوير المناطق وتقليل التباين المكاني للتنمية بين الأقاليم عن طريق تخفيض عدد العاطلين عن العمل وإيقاف هجرة السكان غير المخطط والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة والكامنة في الإقليم، وإقامة نشاطات اقتصادية فاعلة لاسيما إقامة الصناعات المختلفة فضلا عن إنشاء البنى الارتكازية وتطويرها، والتي تعبر عن جانب من الجوانب الهامة في كفاءة الحيز المكاني وقدرته على جذب الأنشطة الاقتصادية-الاجتماعية.

يتضح مما سبق أن التنمية الإقليمية عملية تسعى إلى تغيير الأبعاد المكانية والنوعية الهادفة إلى إحداث توازن نسبي بين المناطق المتباينة وتطويرها من حيث المستويات (الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، الخدمية، الثقافية) مما يسهم ذلك في حل مشكلات التباين الحاصل في مناطق الأقليم الواحد أو أقاليم البلد الواحد، فضلا عن تحقيقها نوع من الرفاه المطلوب لسكان تلك المناطق

فوائد وعوائد الإستثمار

علي حسين جاسم
كاتب عدل السماوة

يتطلع الكثيرون هذه الأيام إلى سوق السيارات والاستثمار فيها بالعراق بعد ان أصبحت البلاد منفتحة على السوق العالمية التي نلمس فيها التحول الايجابي الواضح من خلال دخول القطاع الخاص في هذا المجال وبشكل واسع .

فبعد ان كان العراق بلدا محاصرا يعتمد في الأغلب على استيراد الدولة للسيارات ومن خلال الشركة العامة لتجارة السيارات أصبحت الآن هناك شركات خاصة مستوردة معنية بهذا الشأن واخذ دور الاستثمار ينشط شيئا فشيئا وأخذت الفائدة تعم شرائح المجتمع المختلفة بما فيها ذوي الدخل المحدود ونشطت على أثرها حركة البيع بالتقسيط لكن ليس هذا كل ما يطمح له أبناء الشعب بل يتمنى ان يكون هناك استثمار فعال يتم تشجيعه وتوسعته تدريجيا من خلال الصناعة التجميعية للسيارات وغيرها والتي كانت محصورة بيد الدولة سابقا وعلى نطاق ضيق ومحدود فتراها اضمحلت وانتهت بسبب سوء التخطيط الاقتصادي للنظام البائد .

لكن في عراقنا الجديد وما يزخر به من ثروات وامكانيات بفضل الله تعالى يجب ان تكرس لجهود لنح التراخيص في المشاريع الإستراتيجية الكبرى ولعل صناعة السيارات وانشاء مصانعها من تلك المشاريع التي تضاهي بل تفوق مردوداتها المالية ميزانيات دول بأكملها فما المانع من النهوض بهذا الجانب الاستثماري لاسيما بعد التعديل الأخير لقانون الاستثمار رقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ وما تضمنه من تسهيلات تقلل من الروتين وتزيل العقبات والتي من ضمنها تمليك المستثمرين لقطع الأراضي للشيد عليها دور السكنية لحين بيعها على المواطنين مثلا فضلا عن التحسن الأمني الملحوظ وتوفير المناخ المناسب ولا فرق بين ان يكون منح التراخيص محليا أو تحاديا سواء من هيئة الاستثمار في المحافظات أو لهيئة الوطنية الاستثمارية وحسب الضوابط القانونية والتنظيمية طالما ان المصلحة تصب في خدمة الجميع ومن خلال نمو رؤوس الأموال وبالوقت ذاته تتولد فرص عمل جديدة تقلل من البطالة فتنتعش السوق على أثرها وبدورها تعم الفائدة على المستهلك المستفيد من الإنتاج .والى أمام خدمة لهذا البلد الطيب العطاء والله خير معين.

هيئة إستثمار المثنى
Al-Muthanna Investment Commission

Industrial sector

المشاريع الصناعية:
فرصتك للربح..

Your opportunity for profit

Abundance raw materials with high quantities for many years and skilled labor as well as high ways, real away station that joint AL-Muthanna with other Governorates all of them will sustain the strategic importance for the gigantic projects.
Location: It is possible to set up these projects in most of provinces' areas especially close to raw materials' area.
-Suggested factories.
1-Petrochemicals factory.
2- Cement plants.
3- Textile factory.
4-Canning food factory. 5-Medicin factory. 6-Refineries oil.
7-ceramics factory.
8- Plastic factory. 9- car's industry.

عوامل نجاح المدينة الصناعية:

توفر المواد الأولية بكميات كبيرة تكفي لمئات السنين إلى جانب وفرة الأيدي العاملة والملاكات الفنية المتدربة ووجود شبكة من الطرق البرية وسكك الحديد التي تربط المثنى بالمحافظات الأخرى والبلدان المجاورة بالإضافة إلى إمكانية إنشاء مطار في المحافظة الأمر الذي سيعزز الأهمية الإستراتيجية لتلك المشاريع العملاقة.
الموقع: من الممكن إقامة تلك المشاريع في اغلب مناطق المحافظة خصوصا بالقرب من مناطق تواجد المواد الأولية اللازمة لتلك المشاريع.

المصانع المقترح إقامتها:

- مصنع للبتروكيمياويات
- معامل للاسمنت
- مصنع للنسيج
- مصنع تعليب الأغذية
- مصنع للأدوية
- مصافي النفط
- معمل للسيراميك
- معمل للبلاستيك
- صناعة تجميع السيارات

Www.miciraq.org
Www.miciraq.com
samawa_investment@yahoo.com

السياسة المالية والتأثير على الاستثمار

حاكم غازي رجوج

من الضروري أن تقوم الدولة بسياسة مالية مؤثرة في الاقتصاد الوطني و ذلك عن طريق توظيف كافة الإمكانات للسياسة المالية و الفنية و الإدارية لغرض توجيهو تشجيع الاستثمارات الوطنية و العربية و الأجنبية بالعمل داخل العراق و ذلك لغرض تعزيز روح المنافسة في القطاع الخاص فالسياسة المالية للدولة هي عبارة عن البرنامج الذي تتبعه الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني و تحقيق معدل نمو مرتفع في عملية تنمية رأس المال لأن تنامي رؤوس الأموال تؤدي إلى زيادة الاستثمارات و هذا يتوقف على إعداد و تطبيق منهاج سليم لسياسة الدولة المالية التي يجب أن تعطي لأهمية القصوى في زيادة حجم الاستثمار دون التقيد في كثير من الاعتبارات السابقة التي تعتمد على علاقات و مصالح خاطئة و غير مدروسة و التي لا تهتم بأمر تنمية الاقتصاد الوطني لأنه أصبح من المسلم به أن الاستثمار يعتبر العامل الديناميكي في الجهاز الاقتصادي و معدل تغييره يفرض تأسيس فروع في الصارف تكون مخصصة لتنظيم القومات المادية و المعنوية للراغبين بالاستثمار و كذلك تطوير و تحديث الجهاز المصرفي بمزيد من القوة و الاستقلالية و وضع آلية مصرفية لتصحيح الاختلالات البنيوية في تنمية رأس المال المحلي حيث إن زيادة الضرائب تنتظر بالنشاط الاستثماري لأنه يكون سببا لعزوف المستثمرين من الدخول للبلاد و للمشاركة في العملية الاستثمارية و كذلك الإعفاءات لحركة رأس المال من و إلى الخارج وفق ضوابط و آليات مدروسة و واضحة من قبل مختصين يمتلكون القدرة على إصدار قرارات تساعد على النهوض بالجانب الاقتصادي إيجابا و خلق قوى اقتصادية كبرى تعمل على تغيير الأوضاع المالية القائمة التي لم تعد تتلاءم مع مقتضيات تقدم الاقتصادي الأمر الذي يدعو أصحاب القرار الاقتصادي في البلد إلى إتباع خطوات فنية في منهج السياسة المالية و يمكن اعتبارها بمثابة شرارة لاشعال الفعالية الاقتصادية عن طريق زراعة عضو فعال في الهيكل الاقتصادي للبلد ألا و هو الاستثمار و على مستوى كافة القطاعات و كذلك الإنفاق الحكومي على البنى التحتية و ذلك لخلق نوع من الحركة الاقتصادية الشاملة و المؤثرة على المسار التنموي و للأمد البعيد وفق آليات اقتصادية و تحقيق أهداف معينة عن طريق الاستثمار في كافة القطاعات

تطبيق نظام الرقابة الداخلية في هيئة الاستثمار

مفهوم نظام الرقابة الداخلية

عدنان حلو حميدي

هي مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي تتبناها الإدارة في وضع خطة تنظيمية لغرض حماية الموجودات و الاطمئنان إلى دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية ولتحقيق الكفاية الإدارية القصوى و لضمان تمسك الموظفين بالسياسات و الخطط الإدارية المرسومة :

ويمكن تحديد أهم وسائل تحقيق وظائف الرقابة الداخلية بما يلي:

- الضبط الداخلي :ويقصد به تحديد إجراءات معينة تتبع لإتمام وتنفيذ الأوامر الإدارية و القيود المتعلقة بها بطريقة تلقائية ومستمرة
- التدقيق الداخلي :ويقصد به وجود مجموعة معينة من موظفي الهيئة تقوم بتدقيق العمليات بقصد خدمة الإدارة للوصول إلى المستوى المطلوب.
- الرقابة عن طريق الميزانيات التخطيطية: التكاليف المحسوبة و القيمة و الوسائل الفنية المعتمدة مثل الدراسات و الاستشارات وإنجاز الأعمال بالأوقات القياسية وتقييم الاستثمارات و استخدام الطرق المحاسبية في الإدارة كالبرمجة الخطية و التحليل الشبكي

التجربة المصرية المناطق الحرة ستراتيجية الاقتصاد الناجح

المهندس مرتضى زاهي

هي جزء من أراضي الدولة و بالرغم من إنها تدخل ضمن حدودها سياسيا ويخضع لسلطتها إداريا إلا ان التعامل يكون بصورة خاصة وذلك من النواحي الكمركية والاستيرادية و النقدية وغيرها والتي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا ولا يطبق على هذه المعاملات التجارية وغيرها التي تتم في هذا الجزء من الإجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة ...

تقيم الدول المناطق الحرة في أراضيها باعتبارها احد الأدوات الاقتصادية التي تساهم في تنمية الاقتصاد القومي من خلال إقامة صناعات تصديرية و جلب التكنولوجيا الحديثة و توفير فرص العمالة و تعظيم موارد النقد الأجنبي وذلك في ظل ما تتمتع به المناطق الحرة من مزايا و حوافز و إعفاءات كمركية وضريبية ..

يتعاظم الاهتمام العالمي بإقامة المناطق الحرة لأهميتها ومساهمتها بفعالية في جذب رؤوس الأموال العالمية إذ بلغت إعداد المناطق الحرة عالميا (٣٠٠٠) منطقة.

هناك نوعان من المناطق الحرة

- مناطق حرة عامة.
- مناطق حرة خاصة.

المناطق الحرة العامة :وهي مناطق تقيمها الدولة وتجهزها بالمرافق و الأبنية الأساسية ولكل منطقة مجلس إدارة يقدم كافة التسهيلات و الخدمات اللازمة للمشروع وكذلك توفير الأرض المرفقة وفقا للمساحات المناسبة للمشروع ..

المناطق الحرة الخاصة :وهي مناطق يمكن مزاولة النشاط الاستثماري فيها وتكون مقتصرة على مشروع واحد أو (تجمع متكامل) بشرط ان تكون طبيعة المشروع تقتضي تواجده بمنطقة حرة خاصة أو عدم توفر مساحات ملائمة بالمناطق الحرة العامة أو إمكانية تلوث المشروعات المجاورة(مع التزامه بإزالة أسباب التلوث) ويتحمل المستثمر على الموقع بمعرفته كما يتحمل تكاليف مندوبي الهيئة و الكمارك و الأمن.

أهداف المناطق الحرة :

- جذب رؤوس الأموال الأجنبية وإحداث تراكم رأسمالي.
- زيادة الصادرات إلى الخارج.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة خاصة في المجال الصناعي.
- توفير فرص عمل مع أحداث نقلة نوعية في المهارات.

المناطق الحرة في مصر - نموذجا

تعد المناطق الحرة في مصر نمطا استثماريا متميزا - الى جانب نظام الاستثمار داخل البلاد- لذا حاجات على رأس أولويات الهيئة الوطنية للاستثمار و المناطق الحرة في مصر خلال المرحلة الماضية ولغرض تحقيق ذلك وفرت الهيئة عوامل النجاح في المناطق الحرة من خلال منظومة متكاملة تتمثل بتوفير أفضل المزايا و الحوافز و الإعفاءات و ضمانات و التوسع في إنشاء مناطق حرة جديدة ومتخصصة وإنشاء أنشطة استثمارية مستحدثة للعمل بنظام المناطق الحرة و التأسيس من خلال النافذة الواحدة (one stop shop) التي تقدم كافة الخدمات و البيانات و المعلومات للمستثمرين. توجد في مصر ثمان مناطق حرة موزعة على مختلف مناطقها وهي كالتالي:

- المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية : وتقع على البحر الأبيض المتوسط تبلغ مساحتها (١٣٥٢) دونم مجهزة بالمرافق و الأبنية الأساسية .
- المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر : وتقع بمدينة القاهرة ومساحتها(١٦٨) دونم مجهزة بالمرافق.
- المنطقة الحرة ببور سعيد :وهي مجاورة لميناء بور سعيد البحري ومساحتها (٧٣٩٠٠٠) متر مربع.
- المنطقة الحرة العامة بالسويس : وتقع على خليج السويس ملاصقة لميناء السويس ومساحتها (١٨) دونم.
- المنطقة الحرة العامة بالإسماعيلية : تقع غربي مدينة الإسماعيلية ومساحتها (٧٧٥) دونم.
- المنطقة الحرة العامة الإعلامية : احدث منطقة حرة عامة في مصر وهي مخصصة لاستقبال الاستثمارات الفنية و الإعلامية وتقع بمدينة (٦أكتوبر) بمحافظة الجيزة.
- المنطقة الحرة العامة بدمياط : تقع شرقي ميناء دمياط مساحتها (١٩٠) دونم.
- المنطقة الحرة بشبين الكوم : وتقع في محافظة المنوفية وتبلغ مساحتها (٢٠) دونم.

ر. مهندس قدم / حاكم بدر علي الاسدي
مدير التخطيط والمتابعة / مديرية اتصالات وبريد المثنى

الاستثمارات ...ومجال الخرق الأمني

أن المفهوم العام للاستثمار هو توظيف المال في أي نشاط أو مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة على البلد كما تم تحديده في قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث سيتم الوصول من خلال هذا النشاط أو المشروع إلى أهداف حيوية لها أهميتها في بناء بلد حضاري متقدم عندما ينتج من هذه الأهداف مايلي :-

-نقل التقنيات الحديثة والمتطورة وفق الثورة التكنولوجية الحالية والمستقبلية في المجالات كافة وخاصة الخدمية والإنتاجية منها والسياحية

-تطوير وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص عمل للحد من البطالة أو القضاء عليها

-إدخال الخبرات التقنية والعلمية لغرض الإسهام المؤثر في تطوير وتوسيع قاعدة التنمية

- خلق قطاع واسع من مهني وفني وإداري متمرس ومتطور من خلال احتكاكه مع خبرات وتقنيات الشركات المستثمرة وخاصة الأجنبية منها وبكافة المجالات.

ومن كل من تقدم نجد أن كفة الايجابيات رجحت مما يجعل الحكومة المحلية في المحافظات تتقدم بخطوات رصينة ووفقة نحو الإمام للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في مجال الاستثمارات الخارجية . ولكن هذا التوجه السريع لايمنع من التمعن والتحميص والتدقيق في ماهية الشركات المستثمرة وتاريخها ومسيرتها وموقفها وموقف بلدانها من قضايا بلدنا الشروعة وتجربته الديمقراطية الجديدة بمختلفه السياسي الحديث.

ومن هنا أعود بالتركيز في هذا المجال على الجوانب الأمنية التي هي الثغرة المؤثرة في خروقات الأنظمة السياسية.

ولغرض الخوض في صلب الموضوع الذي هو واسع الجوانب ويحتاج إلى بحث ودراسة طويلة أرتأيت إلى أن أركز على نقطة مهمة في إيجابيات الاستثمار التي يمكن أن يرفقها جانب سلبي ألا وهي (نقل التقنيات الحديثة والمتطورة وفق الثورة التكنولوجية الحالية والمستقبلية)

ومن خلال تخصصي في مجال الاتصالات أرى أن تكون هناك متابعة جدية ودقيقة من خلال لجنة تخصصية ذو كفاءة وخبرة عالية تعمل بخطوات متأنية وهادئة تبدأ مع طليعة أي استثمار خدمي أو إنتاجي أو سياحي مع التركيز على موقع الاستثمار والأجهزة المستخدمة فيه والخبرات العاملة عليه وحتى لايكون الموضوع متشعب أرى التركيز على مجال واحد لغرض تحديد السلبية وكيفية معالجتها مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الحالة تنطبق في سماتها الجوهرية على كافة الحالات المتعلقة في الاستثمارات الأجنبية خاصة وان مجال الذي سأتناوله هو مجال الاتصالات فالكل يعرف ويرى ويسمع عن أبراج الاتصالات المتناثرة في كافة إنحاء المحافظة وطرقها الخارجية التي تقوم بنقل خدمة الاتصالات إلى المواطنين عبر أجهزة الهاتف النقال أو بدالات الهاتف اللاسلكي حيث أن هذه الأبراج نصبت دون متابعة تقنية أو أمنية ونحن نعلم علم اليقين أن ثورة الاتصالات تسير بتقدم مذهل لايحتمله العقل ومن هنا يجب أن يرتوي الشك والحذر من أن تنصب في ارتفاعات هذه الأبراج ومواقعها أجهزة متطورة تدخل في مجالات التجسس و الخرق الأمني وهذا موجود في أكثر الدول تقدما لاسيما ونحن لا نعرف عن مكونات هذه الشركات وتوجهاتها ومنابع رؤوس الأموال الداعمة لها.

(ونغرض أن تكون الوقاية خير من العلاج) علينا أن نعمل جاهدين من خلال هيئة الاستثمار كونها الجهة المعنية في منح الرخص للاستثمار على الحد من هذه الخروقات وذلك من خلال تشكيل لجنة تخصصية متكاملة تعمل بمعدة اللجان التي تمنح الرخص للاستثمار على أن تكون هذه اللجنة مشكلة من :-

-كادر مهني ذو خبرة فنية ومهنية وكفاءة عالية.

-مهندس ذو خبرة وكفاءة وتخصص.

-فني ذو خبرة وكفاءة وتخصص

-كادر قانوني وإداري ذو خبرة وكفاءة عالية .

ويكون عمل هذه اللجنة مرتبط مع مدير عام الهيئة وتباشر عملها مع بدأ مرحل أي مشروع استثماري ولها الصلاحية في زيارة موقع عمل الشركات والإطلاع على كافة أجهزتها التقنية المستخدمة وخاصة في مجال الاتصالات والملحقات المتعلقة في هذا المجال على أن تدخل هذه اللجنة بدورات متقدمة تخصصية خارج القطر وحبذا أن تكون لهذه اللجنة الرئيسية لجان فرعية ذو تخصص نوعي في كل مشروع وتكون هذه اللجان موكبة لعمل مراحل المشروع ومتواصلة معه حتى بعد إدخاله الخدمة ومن هذه الوقاية يمكن أن نجد وبشكل جدي كل احتمالات الخرق الأمني بكافة مواصفاته من التأثير في مجريات أعمال الحكومة المحلية وأجهزتها الأمنية المختلفة من خلال الأجهزة الأمنية والمتطورة التي قد تستخدمها الشركات المستثمرة في العراق أو الشركات المساندة لها من الخارج لاسيما ومن التطور التكنولوجي (المعلوماتية) أصبحت منفذة وخارقة وبهذا فأننا سوف نقطع كل السبل أمام الخروقات بأنواعها من خلال مساهمتنا بهذه الخطوة الرصينة في بناء تنمية صحيحة لمشاريع نفقية ورصينة حتى نصل إلى بنى تحتية متينة وقوية.

يمكن أن نجد وبشكل جدي كل احتمالات الخرق الأمني بكافة مواصفاته من التأثير في مجريات أعمال الحكومة المحلية وأجهزتها الأمنية المختلفة من خلال الأجهزة الأمنية والمتطورة التي قد تستخدمها الشركات المستثمرة في العراق أو الشركات المساندة لها من الخارج لاسيما ومن التطور التكنولوجي (المعلوماتية) أصبحت منفذة وخارقة وبهذا فأننا سوف نقطع كل السبل أمام الخروقات بأنواعها من خلال مساهمتنا بهذه الخطوة الرصينة في بناء تنمية صحيحة لمشاريع نفقية ورصينة حتى نصل إلى بنى تحتية متينة وقوية.

فرص استثمارية...

هيئة استثمار محافظة المثنى
Al-Muthanna Investment Commission

معناه..تكتمل الحياة

2010

إستثمار المثنى

Al-Muthanna Investment Commission

Www.miciraq.org
Www.miciraq.com

لنستثمر زراعيا

عبد الخضر محمد دبس

لعله من الصحيح القول ان العراق لجديد بعد تخلصه من الدكتاتورية المقيتة أخذ يعيش حالة من فوضى التخطيط استمرت معه لسبع سنين عجاف كنا نتوقع أن تكون سبع سنين سمان لقوة اقتصاده ووفرة ثرواته البترولية والمعدنية والطبيعية وبدلا من أن ينعم شعبنا بعوائد اقتصاده الهائلة (باعتباره من أغنى دول الإقليم) نراه وقد انحدر قسم كبير منه إلى تحت مستوى خط الفقر (نتيجة لعوامل عديدة منها: ستشراء حالة الخاصة السياسية وتحطم البنى التحتية وسيادة لفساد المالي والإداري والتسلل المنصبي) وتردي الخدمات الضرورية وتهميش الإرادة الجماعية و .. و.

ولعل القطاع الزراعي هو أحدى تلك القطاعات التي طالها التخريب والدمار مما ترك ضلاله الثقيلة على كمية ونوعية وسعر الإنتاج بسبب سوء التخطيط الزراعي من جهة وإهمال الفلاح لأرضه وانشغاله بالنهب وراء المصالح الذاتية.

ولا مجال - هنا - للحديث عن السبل الكفيلة بتحسين الإنتاج الزراعي وتطويره بل لا بد من الإشارة بحماس إلى ضرورة تركيز الاستثمار في بعض المناطق ومحافظة السماوة واحدة منها على القطاع الزراعي وبذلك لا نضرب عصفورين بل عدة عصافير بحجارة واحدة فسنحرز مثلا على مستوى إنتاجي كبير يعود بالفائدة على الجميع ... سنعمل على توفير نقد كافي وعملة صعبة جراء عدم استيراد الكميات الهائلة للمنتجات الزراعية ... سنمتص الأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل وبالأخص من سكان الريف ... سنوقف الهجرة العاكسة و المتزايدة من الريف إلى المدينة ... سنكون قد ساهمنا بزيادة الأرض المزروعة وبالتالي العمل على إيقاف التصحر وتقليص الأرض الصحراوية ... سنكون قد أضفنا طابعاً جمالياً على أرض الواقع لترجع كما كانت في الزمن الماضي تسمى أرض السواد... وأخيراً سنعمل على توفير سلة غذاء تتناسب وحجم التزايد السكاني. ولابد من الإشارة إلى أن العراق فيه ما يقرب من ٢٧ مليون و ٤٥٠ ألف هكتار هي أراضي غير مستصلحة زراعيا وهو ما يعادل نصف مساحة البلد كلها تستغيث بمن يستصلحها ويحرثها ويزرعها .. ولكن ما من مغيث .. عليه أرى أن تكون هناك ثورة استصلاحية لأرضنا لعطاء تضطلع بها هيئة الاستثمار بعد أن عجزنا من استنهاض همم عشرات الدوائر التي تتعامل بالشأن الزراعي، كما علينا أن نفكر جلياً بحركة إصلاح زراعية جماعية واسعة وجادة من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه .. ولعل فسح المجال أمام المستثمرين الزراعيين سوف يتيح لنا الحصول على إنتاج زراعي وفير يسهم في سد حاجة المستهلك والى رفع المستوى المعاشي الفلاحين.

لقد عملت سنوات التغيير السبع المنصرمة على زيادة الحالة الزراعية سوءاً الأمر الذي يحتم علينا القيام بثورة إصلاحية جذرية تعيد لأرضنا هيبتها وجمالها ولا يتم ذلك إلا من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي وقيام المستثمر ببناء مزارع جماعية شاسعة مستفيداً من الطاقات الكبيرة والتي لا تجد متنفساً لها للعمل من المهندسين الزراعيين والمرشدين و العمال الزراعيين والمتخصصين بالتسويق الزراعي والفلاحين والأجراء ومربي الماشية و البيطريين، ولابد قبل كل ذلك ان نعد العدة لهذا العمل الجبار من توفير المعدات الزراعية ونظم الري المتطورة تقنياً وتطوير وسائل البزل وحفر الآبار الارتوازية الكبيرة.

ولابد من القيام بمعالجة جادة من أجل تنقية الحصص العادلة من مياهنا في نهري دجلة و الفرات. كما على الشركات الاستثمارية أن تركز إنتاجها الزراعي على المحاصيل الأساسية التي تهم حياة المواطن.

الاستثمار في المجال الرياضي

الأستاذ الدكتور عقيل مسلم عبد الحسن
عميد كلية التربية الرياضية

معلوم لدى الجميع ما للاستثمار من دور بارز ومهم وحيوي في نهضة الشعوب وعمرانها فهو الاستغلال الأمثل للثروات بما يحقق الطموح وهو أيضا التطلع إلى غد مشرق يسعد من خلاله الجميع وتعم الفائدة عليهم لذا أصبح الاستثمار موضوع حديث الساعة في مجال تطوير الاقتصاد المحلي والدولي وفي إطار تطوير الواقع الاستثماري في محافظة المثنى تسعى كلية التربية الرياضية في جامعة المثنى إلى إيجاد فرص للمستثمرين لتطوير القطاع الرياضي في المحافظة بشكل عام والجامعة بشكل خاص وبناء الجامعة وفق احدث التصاميم العالمية بتواصل الجهود وتظافر الهمم من قبل الملاكات التدريسية في الكلية إلى استقطاب رؤوس الأموال من خلال الاستثمار في هذا القطاع الحيوي سواء كان الاستثمار محليا أو أجنبيا ونحن ندرك مدى أهمية الاستثمار ودوره في تطوير الاقتصاد العراقي من خلال خلق فرص عمل إضافة إلى جلب استثمار أجنبي وانطلاقا من عوائد الاستثمار هذه نرى إن الاستثمار في المجال الرياضي يتمثل في بناء المنشآت الرياضية ومراكز الرشاقة والترويح الصحي لما لهذه المراكز من دور في نشر الثقافة الرياضية لدى مختلف شرائح المجتمع سيما وإن المحافظة تفتقر لمثل تلك المراكز الصحية والترويحية علما إن هناك مقومات لنجاح مشروع المركز الصحي والترويحي في الجامعة التي توفر كوادر متخصصة من حملة الشهادات العليا في تخصصات رياضية متنوعة منها الفلسجة الرياضية واللياقة البدنية والترويح والصحة التي يكون تخصصها ضمن مجال عمل تلك المراكز الصحية.

المثنى مكان يختصر العراق

حسين جميل عبد الحسين

المثنى مكان يختصر العراق وليس غريبا إذا قلنا إن المثنى مكان يختصر العراق بكل ما فيها من عوامل قوية تجذب المستثمر في جميع المجالات وهذا معروف ولا يحتاج إلى إشارات أو تذكير فالنفط والعامل البشري والثقافة الاجتماعية والمساحة المائية فضلا عن الثروات الأخرى المادية منها والفكرية كل هذه المقومات هي مواد أساسية يجب تسخيرها من اجل الوصول إلى الهدف في بناء دولة قوية لها تلك المكانة الاقتصادية على الصعيد الإقليمي والعالمي.

ولا يمكن ان يحدث ذلك إلا عن طريق تخطيط قوي قادر على إدارة هذا الكم الهائل من الطاقات وبشكل منظم ومدروس على كل الأصعدة وجميع المجالات الزراعية والنفطية والتعليمية والتجارية والسياحية ولابد ان يعطى القطاع الاقتصادي الاهتمام الكبير والأولوية فالدولة تعمل جاهدة للقضاء على عمليات التخريب والتدخلات الأجنبية لان البلد ما أن يستقر اقتصاديا فأنه يكون قويا وآمنا.

أما قانون الاستثمار فأنه مريح جدا بالنسبة للمستثمر وفيه مردود متميز وعلى الرغم من ان الاستثمار ينشط بشكل سريع إلا إننا نحتاج إلى عامل الوقت لكي تنهض المثنى نهضة اقتصادية واقعية ومميزة نثبت من خلالها ان المثنى مكان يختصر العراق.

جذب الاستثمارات..الحل الأنسب

عدنان جلاب

يساور المستثمرين قلق كبير من الأوضاع السائدة في البلاد حيث تشهد مرحلة تحول سياسي وانتقال للسلطة وهذه المرحلة ستكون صعبة بكل ما تحويه الكلمة من معنى حيث يجدر بأية حكومة قادمة ان تأخذ مبدأ البناء والأعمار بالحسبان وتضعه في سلم الأولويات للمرحلة القادمة بغية إنجاح لخطط التنموية الهادفة إلى تحديث البنى التحتية وبناء أسس الدولة العصرية.

ولكي تكون الصورة أكثر وضوحا فان عملية البناء لا يمكن ان تتم بمعزل عن تشريع القوانين وطمأنة المستثمرين الأجانب والشركات العالمية الكبرى لجذبها واستقدامها للعمل في العراق.

إذ ان قطاعات الصناعة والتجارة والصحة والخدمات والقطاع المالي والمصرفي تشكو من سوء إدارة مواردها المادية والبشرية علاوة على ضعف آلية العمل الأمر الذي انعكس على مستوى الإنتاجية وجعل العراق بلدا مستهلكا اكثر مما هو منتج.

وبذا يجدر بالجميع ان يتحملوا مسؤولياتهم إزاء الواقع القائم وان يعملوا على جعل العراق أنموذجا يحتذى به في المنطقة العربية في البناء والاعمار سيما وان كل الأوضاع في البلاد اصبحت مهيأة لفتح صفحة مشرقة في مسيرة العراق الاقتصادية.

ومن هنا يتحتم على الحكومة القادمة ان تجعل من الاستثمار منطلقا اساسيا للبناء والتحديث الحضاري وان توطد علاقة العراق بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى في العالم ويقينا ان اللجوء إلى هذه الحلول سيسهم في بناء دولة المستقبل..

في الآونة الأخيرة أعلنت الحكومة عن حزمة من الإجراءات الهادفة إلى تنمية الموارد الاقتصادية وزيادة واردات البلاد فكانت جولة التراخيص النفطية واحدة من المنجزات الهامة التي تحتاج إلى متابعة مستمرة من قبل البرلمان القادم ثم ان مبادرة بعض البلدان ومنها فرنسا والمانيا وتركيا باستقدام شركاتها للعمل في البلاد يعد منجزا اقدمت بادرته وهو ما اعلن عنه السفير الفرنسي في بغداد بوار يس بولون مؤخرا.

إذن نحتاج إلى آلية مناسبة للنهوض بواقع بلادنا وهو لا يتأتى إلا بعد بذل جهود جبارة من قبل الجميع

القطاع السياحي في المثنى

بحيرة ساوة :

وهي بحيرة ذات ماء ملح تبلغ مساحتها حوالي (١٠)كم٢ ويبلغ متوسط طولها (٤،٧٥) وعرضها (١،٧٥) اما عمقها فيبلغ بين (٤،٢-٥،٥) متر وتعد البحيرة من اغرب البحيرات في العالم نظرا لما تتمتع به من مميزات تنفرد فيها عن بقية بحيرات العالم ولعل من بين ابرز تلك المميزات ارتفاع مستوى المياه (٦) أمتار عن مستوى الصحراء المجاورة لها.

آثار الوركاء:

التي تقع إلى الشمال الشرقي من مركز محافظة المثنى وتضم (١٥) موقعا اثريا يعود تاريخها إلى الحضارة السومرية في العراق (٥٠٠٠) خمسة آلاف سنه قبل الميلاد وتشغل المدينة الأثرية مساحة (٧) كم٢.

منطقة الوحشية:

تقع في بادية السماوة (٢٢)كم شرق قضاء لخضر والتي تشكل موقعا استثماريا رائدا نظرا لما تحتويه المنطقة من عيون متدفقة للمياه العذبة.

ان من الممكن إنشاء مدن سياحية عملاقة في تلك المواقع تحتوي على فنادق ومطاعم من الدرجة المتازة ومدن ألعاب ترفيهية ومنتجعات صحية وملاعب رياضة متعددة الأغراض كونها ستشكل وجهة سياحية عالمية تستقطب رواد السياحة من كل أنحاء المعمورة.

Tourism sector

Sawa Lake: Salt water lake. Its area about 10k.m2, in length about 4.75 in width 1.75 & its depth about (4.2-5.5) meter.
It is different from the other lakes that raised about 6m above the neighbor deserts.

AL warkaa ancient monuments(URUK ZONE)
It located to the east-north from ALMuthanna center .It includes (115) ancient monuments locations belong to Sumerian civilization in Iraq (5000) year B.C .The area of ruins city about 7.km2.

AL Wahshiyaa zone
It located in ALsamawa desert about 22k.m to the east from AL Khudir district and it concerned important investment location because of having springs waters. It is enable to set up gigantic tourism city in these locations include otels, restaurant, amusement entertainment, city and sports stadiums so as to attract tourists.

د. سعود جايد مشكور العامري
رئيس قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة المثنى

ISLAMIC BANK المصارف الاسلامية ودورها في تنفيذ المشاريع الإستثمارية

نبذة تاريخية:

تمارس المصارف الإسلامية جميع العمليات المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية غير الإسلامية باستثناء التعامل بالفائدة وقد تم إنشاء المصارف الإسلامية في البلاد الإسلامية وخارجها على أساس ممارسة الصيرفة تبعا للمنظور الإسلامي بغية تحقيق أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية تخدم المجتمعات الإسلامية وتساعدها في مواجهة التحديات العالمية الكبيرة من أزمات اقتصادية ومالية وغيرها .وبالنظر إلى كثرة المعاملات التي تقوم بها المصارف الإسلامية وقلة وعي المستثمرين بأهمية الدور الذي تلعبه هذه المصارف في تنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية فانه يتعين التعرف على بعض المفاهيم في أطار الأساليب المتعددة للتمويل الإسلامي.

أولا: بيع المرابحة :تقوم عمليات بيع المرابحة على أساس بيع السلعة بمثل ثمنها الأول الذي اشتريت به من قبل لبائع (المصرف الإسلامي) مع إضافة ربح بنسبة معينة يتفق عليها بين الطرفين (البائع والمشتري) وقد يكون البيع بواسطة نوعين من المرابحة .

النوع الأول يسمى المرابحة العادية وتتمثل في إن المصرف الإسلامي يقوم بشراء السلعة قبل أن يتفق مع الزبون على شرائها ثم يقوم ببيعها عليه مرابحة بثمن معين وربح يتفق عليه .

والنوع الثاني يسمى المرابحة المقترنة ويتمثل في إن المصرف الإسلامي لا يشتري السلعة إلا بناءا على طلب من الزبون ورغبته في اقتناء السلعة اي وجود اتفاق وموعد مسبق للشراء وتدعى كذلك هذه المرابحة بتسمية مرابحة للأمر بالشراء .وتعد المرابحة من اكثر أساليب التمويل الإسلامي استخداما لاعتبارات عدة منها :

- يتجه معظم المصارف الإسلامية إلى استخدام أسلوب المرابحة لأنه اقل مخاطرة من غيره ويحقق عائدا مضمونا .
- يتميز دائما التمويل باستخدام هذا الأسلوب بخاصية الأجل القصير .
- يعتبر التمويل بأسلوب المرابحة من ابسط أنواع التمويل الإسلامي.

ثانيا: بيع السلم :تقوم عمليات بيع السلم على أساس شراء اجل في الذمة بثمن حاضر بشروط خاصة او بيع اجل بعاجل .ويستخدم عادة هذا الأسلوب في القطاع الزراعي، حيث يتم بيع او شراء المحصول الزراعي قبل موعده بشروط معينة يتفق عليها بين البائع والمشتري.

ثالثا: المشاركة :تقوم عمليات المشاركة على أساس تقديم المصرف الإسلامي والزبون المال بنسب متساوية او متفاوتة بغية إنشاء مشروع استثماري جديد او المساهمة في مشروع قائم ،بحيث يمتلك كل منهما حصة في راس المال بصفة دائمة أو متناقصة ، ومستحقا لنصيبه من الإرباح أو متحملا لخسائر بقدر مساهمة كل شريك في راس المال.

رابعا: المضاربة :تقوم عمليات المضاربة على اساس ان رب المال يدفع إلى المضارب مالا ليتاجر فيه ويكون الربح مشتركا بينهما وبحسب الاتفاق على ان تكون (الخسارة) على راس المال ، ولا يتحمل المضارب شيئا من الخسارة الا إذا ثبت انه قد تعدى على راس المال أو قصر او اهمل في إدائه . وتكون المضاربة على نوعين مضاربة مطلقة ومضاربة مقيدة .

ويؤخذ على أسلوب المضاربة بأنه اقل الأساليب استخداما في التمويل الإسلامي وذلك لأنه اكثر مخاطرة ومثير للنزاعات والخلافات .

واستناد لذلك يتطلب تطبيق أساليب التمويل الإسلامي الأخذ بالأمور الآتية :

- إتباع تنفيذ القواعد الشرعية في التطبيق الأساليب الإسلامية وعدم التجاوز عليها.
- إزالة وحدة التباين في الآراء حول بعض المسائل من الناحية الشرعية والناحية الاقتصادية والمصرفية.
- تخطى الصعوبة التي تكتنف تطبيق بعض الأساليب الإسلامية مثل المضاربات.
- التعامل بدقة وبحذر مع المعايير الدولية المبنية على سعر الفائدة والمعاملات غير الشرعية
- توفير الملاكات المدربة لإدارة التمويل المصرفي الإسلامي بحيث تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية والمصرفية.

وتأسيسا على ما تقدم يمكن اعتبار المصارف الإسلامية بأنها احد الروافد الاقتصادية المهمة للاقتصاد ، حيث يوفر هذا الرافد جزا كبيرا من الموارد المالية للمشروعات الاستثمارية التي تهدف بالأساس إلى خدمة المجتمع الإسلامي من خلال القيام بالتنمية الاقتصادية على نطاق واسع لذلك اصبح من الضروري تشجيع الجهات الخاصة والعامة على تأسيس المصارف الإسلامية والمساهمة بشكل واسع في عملية تنفيذ المشاريع الاستثمارية المخططة ضمن إطار خطة الاستثمار كذلك يتعين توجيه مدخرات القطاعات الاقتصادية الأخرى باتجاه إنجاح انشطة المصارف الإسلامية لما تحمل في جوهرها من مشروعية في التعامل المصرفي لذي طالما تشوبه التساؤلات من قبل العديد في المجتمع الإسلامي.

لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي لابد من الاخذ بالأمور الآتية:

- إتباع لتنفيذ القواعد الشرعية في التطبيق الأساليب الإسلامية وعدم التجاوز عليها.
- إزالة وحدة التباين في الآراء حول بعض المسائل من الناحية الشرعية والناحية الاقتصادية والمصرفية.
- تخطى الصعوبة التي تكتنف تطبيق بعض الأساليب الإسلامية مثل المضاربات.
- التعامل بدقة وبحذر مع المعايير الدولية المبنية على سعر الفائدة والمعاملات غير الشرعية
- توفير الملاكات المدربة لإدارة التمويل المصرفي الإسلامي بحيث تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة الاقتصادية والمصرفية.

سكك الحديد

احد مقومات الاستثمار في العراق

المهندس صلاح مهدي
شعبة التخطيط والدراسات

نبذة تاريخية:

- بدا استخدام خطوط سكك الحديد في العالم منذ اكتشافها في اوربا و امريكا وروسيا والصين وبدا الاعتماد عليها لعدة اسباب منها
- تعتبر خطوط سكك الحديد آمنه الى درجة كبيرة في نقل البضائع و المسافرين.
- تعتبر من ارخص وسائل النقل.
- تتميز باليات تحميل وتفريغ متميزة وسهلة مقارنة بالنقل البري او النقل الجوي.
- يتميز بالراحة مقارنة بالنقل البري.
- يتميز بقل كميات كبيرة في رحلة واحدة (باستخدام قاطرة سحب واحدة).
- دقة مواعيد الانطلاق والوصول.
- رخص الوقود المستخدم في النقل مقارنة بالكمية المنقولة من البضائع.

إن هذه الميزات تجعل خطوط السكك الحديدية من أهم معالم الدول المتقدمة وبدات تلك الدول بتطوير خطوط لنقل العربات حتى أصبحت تطورة تكنلوجيا بما يوزي تقنيات النقل الجوي مع احتفاظها بميزات النقل البري فاصبح لنقل للمسافرين اكثر راحة وسرعه وتم استخدام مصادر مختلفة للطاقة منها الكهربائية وتقنيات تكنلوجية عالية جدا بالاضافة الى الوقود التقليدي الذي يستخدم الفحم الحجري وزيت الغاز.

وبداء استخدام النقل باستخدام السكك الحديدية في داخل المدن الكبيرة (المترو) مما يحل ازمة التنقل وتقليل الازدحامات داخل هذه المدن الكبيرة كما ويقلل من استهلاك الوقود الى درجة كبيرة.

تاريخ سكك الحديد العراقي

يعود تاريخ سكك الحديد في العراق الى فترة طويله حيث يعتبر من اوائل البلدان في المنطقة والعالم بمد خطوط سكك حديد.. حيث تم مد اول خط سكه حديد في العراق في عام ١٩١٢ من قبل شركة المليه في بغداد وتم تسيير اول رحلة بين بغداد و البصرة في عام ١٩١٤ من قبل قوات العسكرية البريطانية التي كانت تحتل العراق انذاك. وثم نقلت الى الادارة المدنية البريطانية وتم نقلها الى الادارة المدنية العراقية في ١٦ نيسان من عام ١٩٣٦.

وقد تم تسيير اول رحلة من بغداد الى حيدر بلشا في اسطنبول في ١٥ تموز ١٩٢٥ وتسيير اول قطار الى كركوك في عام ١٩٤٠. وتم بداء محطات تصليح وادامة وتجميع القاطرات المختلفة في عدة مناطق من العراق منها بغداد والسماوة والانبار والموصل وهذه التجمعات متكاملة وضخمة على المقياس الدولي. وتم ربط العراق من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب وكذلك خطوط في شرق وغرب (مدينتي كركوك والانبار) وبذلك يمتلك العراق الى الخطوط الاساسية شبكة قد تكون متميزة مقارنة بكثير من دول العالم.

ولقد ساهمت هذه الخطوط الحديدية والقاطرات المعلاقة بالمساهمة بنقل ملايين الاطنان من البضائع ومئات الالاف من المسافرين داخل العراق وبذلك تم توفير مئات المليارات من الدولارات للميزانية العراقية.

وقد اعتبرت هذه المؤسسة من ابرز معالم العراق والنهضة الصناعية والزراعية التي بدات في العراق مع بداية الخمسينات من القرن الماضي.

ولكن في عام ٢٠٠٣ بعد سقوط النظام تعرضت مؤسسات وعربات السكك الحديدية في العراق الى النهب والسلب وتدمير اغلب منشاته ولحق التدمير والخراب والسرقة القاطرات ومكائن الصيانة بل وحتى الخطوط الحديدية مما تسبب بتراجع اداء هذا القطاع الى الصفر في كثير من الاحيان. وبدات وزارة النقل اعادة الاعمار لهذا القطاع الحيوي في العراق ليعود ويأخذ المكانه التي تم تخطيطها والمساهم في الاقتصاد العراقي ورفع مستوى النمو المنشود وتوفير المئات من الايدي العاملة وتحقيق ارباح قد تكون بمليارات الدولارات.

الواقع الحالي

نلاحظ بعد اعادة تاهيل عدد كبير من خطوط السكك الحديدية من عمليات التخريب واعادة تاهيل بعض القاطرات والعربات هناك محاولات خجوله بنقل المسافرين من البصرة الى بغداد او نقل البضائع و المنتجات النفطية عبر خطوط السكك الحديدية قد لا تتجاوز البضع ملايين من الدنانير العراقية والتي لا تقارن اطلاقا باي نسبه كانت برواتب المنتسبين او بالحجم الكبير لمنشاته العملاقه التي يمتلكها العراق وبذلك اصبح وجود هذه المنشات وادامتها عبئا على ميزانية الدوله بدلا من استغلالها ومساهمتها في بناء الاقتصاد. وهناك محاولات جادة لتفعيل هذا القطاع الحيوي من خلال:

- اعادة تاهيل الخطوط التي طالها التخريب
- اعادة تاهيل القاطرات والعربات (لنقل المسافرين والبضائع بمختلف انواعها).
- مد خطوط سكك حديد مزدوجة بين المحافظات (مثل خط سكه حديد البصرة بغداد).
- مد خطوط سكك حديد جديده بين المحافظات التي لم تصلها هذه الخطوط مثل خط الى نينوى والى كربلاء والنجف وغيرها من الخطوط بين محافظات العراق.
- انشاء خطوط سكك داخل المدن الكبيرة مثل الخط المزمع انشائه حول بغداد
- انشاء خطوط المترو في بغداد وبتقنيات عالية عاليه.
- انشاء خطوط سكك حديدية دولية تربط العراق بين دول الجوار مثل العراق مع الكويت وسعوديه وكذلك ايران وتركيا (ومن ثم اوربا) وسوريا والاردن مما يجعل العراق محطة لربط قارة آسيا واوربا

واقع خطوط سكك الحديد في محافظة المثنى

تمتلك محافظة المثنى واحدة من اكبر محطات سكك الحديد في العراق تحتوي على عدد كبير جدا يقدر عدده بمئات

العربات لنقل البضائع بمختلف انواع ومنها تخصيصيه عاليه وعربات مبردة للاطعمه والحبوب والبضائع والشتقات النفطيه وكافة انواع البضائع وكذلك تحتوي على عدد كبير من القاطرات التي تقدر قيمتها بمئات الملايين من الدولارات .. وكذلك يوجد محطه صيانة متطورة تحتوي على منشئات حديثة لصيانة العربات والقاطرات والمحركات الثقيلة وتحتوي على آلات تخصصية والاهم من ذلك يوجد كادر فني متقدم وذا خبرة عالية في الصيانة.

كما وتعتبر المحافظة احدى محطات التبادل المهمه على الخطوط الحديدية واحتوائها على محطات تبادل ثلوية قرب مقالع الحجر ومعامل الاسمنت مما يجعلها ذات اهميه استراتيجيه في نقل المواد الاولية للمعامل ومنتجات معامل الاسمنت وبالتي للعامل الانشائية والتي تقدر بملايين الاطنان سنويا ليس للمحافظة فحسب بل لعموم العراق. وكذلك نقل النفط ومنتجاته المختلفه للمحافظة والعراق.

ولكن هذا اكم الهائل من العربات يكاد يأكله الصدا والتقادم من التوقف لعدم توظيفه باي مهام لنقل البضائع او المواد الاولية والتي تعتبر العائق الرئيسي لارتفاع اسعار البضائع المنتجه في العراق وكذلك توقف عدد كبير منها بسبب صعوبة النقل وارتفاع تكاليفه.

كما تتميز المحافظة باستلاك محطة تبادل وخطوط سكك حديدية تصل الى مقالع الحجر والى المناطق المخصصة لعمل الاسمنت وهي قريبه من معمل اسمنت المثنى الحالي هذه الخطوط تعتبر ميزة كبيرة لتشجيع الاستثمارات في مجال الصناعات الاسمنتيه والصناعات الأخرى المرتبطة بها وكذلك الصناعات التي تعتمد الحجر الجيري كمادة اوليه لها.. والتي هي المادة الأساس في الصناعات الإنشائية .. وتوفر هذه الخطوط عشرات المئات من الدولارات في نقل المواد الاوليه والمنتجات والمحروقات الى معامل الاسمنت بالإضافة الى نقل المنتجات الى الاسواق المحليه والعالمية.

ففي الوقت الذي يمر به العالم بازمه اقتصادية خانقه فاجات بجميع مفاصل الشركات الصناعية والاستثمارية الكبرى والتي اثرت على الموازنه العامه للعراق لعام ٢٠٠٩ وبدات الدولة تبحث عن مصادر تمويل اخرى غير النفط لتمويل الميزانيه التي تعتمد على الصادرات النفط بنسبه ٩٠٪.

والاستفادة من البدائل ولزيادة وارادت الدوله... وهنا يجب تفعيل الكوادر الفنية والهندسية في قطاع السكك والاستفادة من مئات العربات لنقل البضائع عبر الموانيء والحدود العراقية وبذلك نكون قد قللنا من ميزانيه الانفاق الحكومي على نقل هذه البضائع والتي ابرزها نقل مفردات البطاقه التموينية وكذلك المنتجات للمعامل الانتاجيه والمواد الانشائية هذه خطة يجب ان تفعل وتاخذ بنظر الاعتبار للسنوات القادمة.. لان لقادم قد يكون اصعب من ناحية ومن ناحية اخرى ان هذه الازمة تجعلنا نفكر بعوامل القوة التي لدينا والتي لم يتم استغلالها.. وكثير من دول العالم تطمح لامتلاك نصف ما لدينا من منشئات وكوادر وخطوط سكك حديدية.. والحاجة ليست فقط الى تشغيلها وادخالها للخدمة فحسب بل الى تطوير وصيانه العربات والقاطرات وخطوط السكك الحديدية، للاستعداد الى استيعاب التطور الحاصل للعراق شعبا وحكومة وكذلك

دراسة حول الاستثمار في الطاقة المستدامة
الجاتروفا

إعداد / المهندس الزراعي
نصار عبد الواحد خشان

المقدمة :

إن الشغل الشاغل لكثير من الدول الصناعية والمؤسسات العملاقة هو توفير وتعدد مصادر الطاقة. ولكن شبح نفاذ النفط ونضوبه يطارد أحلام هذه الدول والمؤسسات فمن خلال ذلك تم البحث عن مصادر بديله ومتجددة للطاقة مثل الايثانول الحيوي المنتج من الأغذية كالقصب السكري و الذرة والحنطة ..الخ) وكذلك البحث عن الطاقة الشمسية والرياح كمصادر متجددة للطاقة. والمواد المشعة كبديل للنفط. وما زاد البحث أهمية هو ما تسببه انبعاثات النفط من آثار سلبية على البيئة العالمية وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.

ولكن لا يمكن الاعتماد على الطاقة البديلة بشكل اساسي لارتفاع تكاليفها وعدم جدواها اقتصاديا وكذلك التقليل من محاصيل الغذاء إذا كان الاعتماد على الايثانول الحيوي . ومن بين البحث المستمر وجد علماء هنود بأن زيت الجاتروفا وبواسطة معاملات بسيطة يتحول إلى ديزل حيوي يمكن استخدامه في محركات الديزل. والجاتروفا نبات لا يحتاج إلى أراضي جيده لزراعته ويتحمل الجفاف ولا يحتاج الى تسميد أو مبيدات ويمكن زراعته حتى في الأراضي المالحة والتي يكثر الصخور فيها.

لجاتروفا:
نبات ينمو في اغلب الأراضي ويمكن زراعته في الأراضي الغير صالحة لزراعة المحاصيل الغذائية لذلك لا يقلل من الغذاء في العالم بالاضافه لتحمله الشديد للجفاف. وكونه مجدي اقتصاديا وانبعاثاته من تمثل خمس انبعاثات المشتقات النفطية لذ لك يمكن أن يحد من ظاهرة الاحتباس لحراري. ويمكن سقيه بمياه الصرف الصحي المعالج و بمياه البزل ويقاوم منوحة التربة والمياه.
مقومات نجاحه محليا:
- توفر مساحات شاسعة وغير مستغلة وفيها من هي غير صالحة للزراعة.
- الجو والبيئة ملائمة.
- توفر اليد العاملة.
- الموقع المتميز للمحافظة.
- وجود المياه الجوفية في بادية الشنى.

الدراسة الثانية:
المسافة بين كل شجرتين من (٢-٣)م ولحساب عدد الأشجار في الدونم الواحد نأخذ مسافة ٣,٥م.
في الدونم الواحد تكون ٤٠٠ شجرة.

تزهر أشجار لجاتروفا مرتين في السنة ويبدأ الإنتاج في السنة الثالثة للزراعة ويزداد كلما زاد عمر الشجرة. ويتراوح انتاج الشجرة الواحدة ٣ كغم في اقل الأصناف وحتى يصل في بعض الأصناف الأخرى (١٢-١٨) كغم في الموسمين.
لحساب الإنتاج نأخذ ٤ كغم كمعدل لإنتاج الشجرة/ السنة.
إذا إنتاج الدونم الواحد (١٦٠٠) كغم بذور/ السنة.
كل ٤كغم بذور ينتج لتر واحد زيت
إذا الدونم الواحد ينتج ٤٠٠ لتر / السنة.

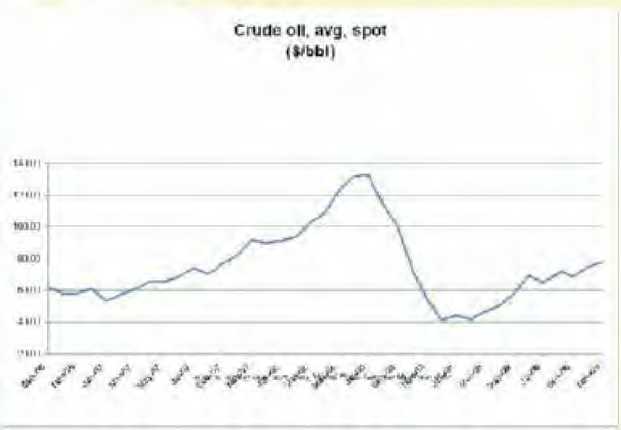

ولافتراض استثمار مليون دونم في بادية السماوة البالغ مساحتها ما يزيد عن ١٨ مليون دونم.
سيكون الإنتاج ٤٠٠ مليون لتر زيت لجاتروفا في السنة
يباع زيت لجاتروفا بالطن المتري وهو يساوي ١٠٩٠ لتر.
الإنتاج= ٣٦٦٩٧٢,٤٨ طن متري / السنة ومايعادل ٢٥١٥٧٢٣,٣ برميل / السنة ولارتباط سعر زيت الجاتروفا بالنفط صعودا ونزولا ومن خلال دراسة ومقارنة لجداول البيانية تجد إن سعر لتر الواحد من زيت الجاتروفا حاليا ٧٥ سنت عند آذار ٢٠١٠ بينما سعر لتر النفط الخام عند نفس لتاريخ ٤٩ سنت.
ولحساب الدخلات نأخذ سعر زيت الجاتروفا لتر الواحد كمعدل ٥٠ سنت
الدخلات= ٤٠٠ مليون لتر × ٠,٥ دولار = مليون دولار / السنة
ولحساب لعدل في اليوم= ٥٤٧٩٤٥,٢١ دولار / اليوم

الأثر البيئي:
- يعمل على تقليل انبعاثات الناتجة من لاشتقات النفطية إلى الخمس بالاضافه لسحب لـ من لجو أثناء نموه لخضري.
- انبعاثاته خاليه من ثاني اوكسيد الكبريت لو جود بانبعاثات للشتقات النفطية.
- تعمل على تثبيت التربة من الانجراف بفعل الرياح وتثبيت الكثبان الرملية.
- تكون مصدات للرياح.
- تحارب التصحر وتتحمل لجفاف.
- يمكن سقيها بماء الصرف الصحي أو الصرف الزراعي.

بالإضافة لكون بوصلة لعالم بدأت بالاتجاه نحوه لكونه مستدام وغير قابل للنفاذ ومجدي اقتصاديا ولا ينافس محاصيل الغذاء فقامت الأنظار تتوجه نحو الصحاري لاستغلالها وبدأت أسواقه بالانتعاش لكون الديزل لحيوي ارخص من الديزل الاحفوري.

مميزات النفط العراقي

يُعد النفط في العراق من أهم الخيرات الطبيعية التي وهبها الله سبحانه وتعالى إلى الشعب العراقي ،فضلاً عن الخيرات الأخرى المتمثلة بنهري دجلة والفرات والأراضي الخصبة وتوافر القوى العاملة الرخيصة. وأهمية النفط العراقي في الأسواق العالمية تكمن في:

الملا ابو بكر

- الاحتياطات الضخمة : العراق يحتوي على ١١٥ مليار برميل من النفط الاحتياطي المؤكد عام ٢٠٠٦ وهو يمثل ١٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي المقدر بـ (١١٦٠٨) مليار برميل ، ويتوقع الخبراء أن يحتوي العراق على أضعاف هذه الكمية المؤكدة لأنه لم يجر تقويم للحقول النفطية العراقية منذ أن تم تأميم الصناعة النفطية عام ١٩٧٢.

وقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن تصل الاحتياطات النفطية غير المؤكدة في العراق إلى ٤٠٠ مليار برميل،إذ إن حقل القرنة الغربي وحده يحتوي على ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطي غير المؤكد . كما يشير الخبراء أن لدى العراق أكثر من ٥٢٦ بئراً نفطياً لم يكتشف منها سوى ١٢٥ بئراً فقط ، وهو غير المؤكدة صحيح ، ولذا فقد يصبح العراق المنتج الرئيس للاحتياطيات العالمية للتزايدة من النفط خلال العقود المقبلة

- التكلفة الإنتاجية المنخفضة : تشير التقارير إلى إن تكاليف استخراج النفط العراقي تُعد الأدنى على مستوى العالم ، ويعود سبب ذلك إلى وقوع حقول النفط على اليابسة وقرب النفط العراقي من سطح الأرض وبمعدلات تدفق متزايدة ومتسارعة نتيجة التضخم النفطي الموجود به ، كما إن أكثر من ثلث الاحتياطيات الحالية تبعد عن سطح الأرض بمقدار ٦٠٠ متر أو أقل ، فضلاً عن

تعدد منافذه التصديرية على الخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط ، وحتى نظرياً في الوقت الحاضر على البحر الأحمر. وقد أشارت معظم الشركات النفطية الغربية ، فضلاً عما أكدته مجلة النفط والغاز العالمية في دراستها عام ٢٠٠٢ بأنه يمكن استخراج برميل النفط العراقي بما لا يتجاوز ٥ر٠ دولار أمريكي بينما قد تصل تكلفة استخراج برميل الواحد في أماكن أخرى من العالم إلى أكثر من ١٠ دولارات. وعلى سبيل المثال تصل تكلفة استخراج برميل في بحر الشمال (بريطانيا) إلى ما بين (١٢-١٥) دولار، وتصل في حقول ألبرتا / الكندية إلى ما بين (٢٠-٢٥) دولار أما بينما تصل في النرويج إلى ما بين (١٣-١٧) دولاراً ، وروسيا إلى ما بين (٥-٩) دولارات. وعليه فإذا انخفضت أسعار النفط إلى أقل من ٢٠ دولار للبرميل الواحد فإن حقول أمريكا الشمالية لا تحقق أرباحاً تذكر عكس ما يمكن أن تحققه آبار النفط في الحقول العراقية ، إذ إنها مربحة جداً وذات جدوى اقتصادية مهما انخفضت الأسعار

- العوائد المتلازة : تلعب العوائد المتدرة للنفط العراقي دوراً هاماً في جذب الشركات الاستثمارية إليه ويمكن توقع العوائد الاقتصادية للنفط العراقي من خلال حساب سعر برميل النفط على أساس ٢٥ دولار كمعدل . وبافتراض أن العراق يمتلك ما يقرب من ٢٥٠ مليار برميل من النفط المؤكد وغير المؤكد على الأقل ، وهذا يعني تحقيق عوائد تقدر بـ(٣,١٢٥) تريليون دولار كعوائد إجمالية ، وبافتراض أن تكلفة إنتاج البرميل هي ١,٥ دولار ، فيصبح الربح الإجمالي ما يقرب من ٢,٩٣٧ تريليون دولار . وبالافتراض تقاسم الأرباح بين الحكومة والشركات الاستثمارية خلال فترة العقد ونفترض ٥٠ عاماً ، تصبح مكاسب الشركة في السنة ما يعادل ٢٩ مليار دولار ، وهي عوائد ضخمة ولا يستهان بها في مجالات الاستثمار الأجنبي

- وتفاوت العمر الافتراضي للاحتياطي النفطي : يعد العمر الافتراضي للاحتياط النفطي من المعايير والمؤشرات المهمة من الناحية الاقتصادية والسياسية ، فمن جهة إنها تؤمن مصدر النقد الأجنبي لأطول فترة ممكنة للدول التي تمتلك أطول فترة للنضوب النفط فيها ، ومن جهة أخرى إنها توفر الأمان والاستقرار السياسي في ظل الإمكانات المتناقصة لاحتياطيات النفط العالمي ، خاصة في ظل تزايد إنتاج النفط الخام ومن ثم الاستهلاك. إن إغفال مسألة نضوب النفط من المسائل التي يجب تأكيدها ، خاصة في دول الأوبك ، نظراً إلى الإمكانات النفطية الكبيرة التي توفرها إلى السوق النفطية العالمية ، فقد ارتفع العمر الافتراضي للاحتياط النفطي لدول الأوبك من ٢٨ سنة عام ١٩٧٣ إلى ٨٧ سنة عام ١٩٩٢ ثم إلى ١٠٠ سنة عام ٢٠٠٠ ثم انخفض إلى ٨٣ سنة عام ٢٠٠٦ في حين بلغ العمر الافتراضي لاحتياط النفط العالمي حوالي ٤٤ سنة عام ٢٠٠٦ بعد أن كان ٤٣ سنة عام ١٩٩٠ ، بافتراض ثبات إنتاج واحتياط النفط العالمي على ما هو عليه في الوقت الحاضر. مما يعني أن دول الأوبك هي من الدول التي سوف يتأخر فيها نضوب النفط لذا يجب عليها كمنظمة أن تستخدم هذه الإمكانات في سوق النفط العالمي ، وبهذا يمكن أن تلعب دوراً في المستقبل للسيطرة على عرض النفط العالمي من خلال التنسيق مع أعضائها لإعادة التكامل والالتزام بحصص الإنتاج ، والتخطيط ، وتوسيع الطاقات الإنتاجية بما يضمن لها دخلاً مستقراً وسعراً عادلاً لمواجهة التحديات التي قد تعترضها . أن العراق يمتلك من الإمكانات التي تجعله صاحب أطول عمر افتراضي للاحتياط النفطي فيه في العالم / مع توالي نضوب حقول النفط واستنزاف الاحتياطيات في العديد من دول العالم ، وخاصة دول أوبك الخليجية إذ قدر العمر الافتراضي للاحتياط النفطي للعراق حوالي ١٦٤ سنة عام ٢٠٠٦ وهو أطول الأعمار الافتراضية في دول أوبك الخليجية ، وحقق ثاني أكبر معدل نمو للعمر الافتراضي للاحتياط النفطي في دول أوبك الخليجية خلال المدة (١٩٩٠-٢٠٠٦) بلغ ١٫٥٪ بعد قطر الذي بلغ معدل نموها ٤ر٣٪ ، في حين حققت إيران المرتبة الثالثة وبمعدل نمو ٧ر١٪ ، في حين حققت باقي دول أوبك الخليجية معدلات نمو سالبة . وهذا يعني أن العراق سيكون أحد الدول القليلة الذي سيظل يحتفظ باحتياطي نفطي كبير لأطول فترة ممكنة ، فضلاً عن الميزات الأخرى المتمثلة بغزارة إنتاج الآبار العراقية إذ يصل متوسط إنتاج البئر الواحد إلى ١٢,٨ ألف برميل يومياً ، مقابل ٨ آلاف برميل إنتاجية البئر السعودي و٢,١ ألف برميل يومياً إنتاج البئر الإيراني ، في حين تصل إلى ٥٥ برميل يومياً في كندا والولايات المتحدة على التوالي ، مما يعني إنتاج الآبار العراقية يعادل ٩٠٠ ضعف إنتاج الآبار الأمريكية فضلاً عن انخفاض كلفة إنتاج البرميل الواحد إلى نحو (٧٠-٨٠) سنتاً في حين أن ولايات المتحدة مثلاً تصل كلفة إنتاج البرميل الواحد فيها إلى ١٠ دولارات أو أكثر.

البعد الثالث

التعديل الاول لقانون الاستثمار
شجع مزيد من الشركات لتطوير قطاع الاسكان

لماذا بأهمية دور الاستثمار في مجال التنمية والبناء لتطوير مختلف الجوانب الاقتصادية التي تنعكس آثارها الايجابية على الحياة العامة للمواطن والدولة في آن معاً . بدأت دول العالم بتفعيل ذلك القطاع لما له من دور بارز في تنشيط الدخول الاقتصادي لبلدانها .

وبدأت مختلف تلك الدول بوضع القوانين واللوائح والنظم التي تنظم عمل الاستثمار وبآليات وطرق مختلفة.

حيث نجحت بعض تلك البلدان في تنشيط عجلة الاستثمار وذلك لعوامل متعددة أبرزها تهيئة البيئة القانونية التي تشجع الشركات العالمية من خلال اللوائح والنظم الضامنة لحقوق الشركات والمستثمرين ورجال الأعمال على مختلف توجهاتهم . ولما أن قطاع الاستثمار كان معطلا في العراق أصبح من الأهمية بعد عملية التغير لنظام الحكم التي جرت في عام ٢٠٠٣ أن تتجه الدولة العراقية الجديدة إلى إيجاد مصلحة حكومية عامة توازي في عملها هيئات تشجيع الاستثمار المتواجدة في دول عديدة من العالم . وبالفعل بدأت الخطوة الأولى بعد مخاض عسير وخرج إلى النور تشريع قانون الاستثمار ذي الرقم ١٣ العام ٢٠٠٦ والذي على غراره تم تأسيس الهيئة الوطنية للاستثمار وفروعها في محافظات العراق.

وبعد مرور اربعة سنوات أصبحت الحاجة ملحة إلى اجراء تعديلات على القانون أعلاه وذلك لتنظيم سير عجلة الاستثمار وبالفعل أن هذه التعديلات القانونية أعطت مزيداً من المرونة والتشجيع لقدوم عدد من الشركات العالمية وبالأخص في قطاع الإسكان حيث أصبح للمستثمر الراغب في العمل في مجال بناء الوحدات السكنية حق امتلاك الأرض التي ينوي اقامة مشروعه الإسكاني عليها . ونحن على أمل كبير بمزيد من التعديلات القانونية لتمليك الأراضي لمختلف مشاريع الاستثمار أسوة بقطاع الإسكان بدلا عن آلية تحصيل بدل إيجار سنوي

وذلك لفوائد متعددة سنأتي على ذكرها في اللقاء القادم آملين مزيداً من العطاء والتقدم للعراق العزيز.

علي حذون الشمري
مدير التحرير

Emil:Aliho2008@gmail.com

The continuous increasing in average of housing growth in AL Muthanna province as well as increase citizen's income through improvement the level of living in Iraq after 2003. Housing sector has witnessed urgent necessity to build thousands of housing units in AL Muthanna that concerned a successful investment opportunity for investor's desire in this vital sector.

The factors of investment's success in housing sector:

1-Abundance the wide lands that ALMuthanna is the second biggest area in Iraq.
2-The skilled labor in housing sector.
3-Abundance most of the raw materials that entered in industry housing sector.
4-Improving the level of living per citizen and increasing on housing units.

The number of housing units required :

Ability set up thousands vertical and horizontal housing units.
1-10000 housing units in AL Samawa city.
2-5000 housing units in AL Rumaitha city.
3- 5000 housing units in AL Khuthir city.

مع التزايد المستمر في معدلات النمو السكاني في محافظة المثنى وارتفاع نسبة دخل الفرد الذي أدى إلى تحسن الوضع المعيشي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ .
يشهد قطاع الإسكان حاجة ماسة إلى بناء آلاف الوحدات السكنية في المثنى والتي تشكل فرص استثمارية ناجحة للراغبين بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي .

عوامل نجاح الاستثمار في قطاع الإسكان:

- وفرة المساحات الكبيرة من الأراضي حيث تعد المثنى ثاني اكبر محافظة في العراق من حيث المساحة.
- وفرة الأيدي الرخيصة العاملة في هذا القطاع.
- توفر اغلب المواد الأولية الداخلة في صناعة قطاع الإسكان.
- تحسن المستوى المعاشي للفرد وزيادة الطلب على الوحدات السكنية.

عدد الوحدات السكنية المطلوبة:

إمكانية إقامة آلاف الوحدات السكنية العمودية والأفقية (الفلل والوحدات الواطئة الكلفة)
- عشرة آلاف وحده سكنيه في مدينة السماوة.
- خمسة آلاف وحده سكنيه في مدينة الرميثة.
- خمسة الاف وحدة سكنية في قضاء الخضر .

AL Muthanna province Council decides delivering lands to Australasian Panted Group to execute its projects in AL Muthanna

AL Muthanna province Council has decided delivering lands which about (337 acres) to Australasian Panted Group to set up number of the Investment projects as AL Samawa Industrial city .

Dr. Mohammed Hammod the achief delegation of Australasian Panted Group who said that the group will be started to execute all its projects after delivery lands.

From his side Mr. Kareem AL Saedi the executive manager to Sidco company for industrial consultant which one of the Industry Ministry's Company who announced of his company has ratified a joint cooperation agreement with Australasian Panted Group for the technical -technology supervision on all the projects as well as geology survey & soil examine.

It should be noted that Australasian Panted Group has ratified agreement with M.I.C to execute (11) Investment projects included :- Dyeing isolated factory , Industrial-Housing detergents , food salt ,water refining , readymade Concrete blocks , Medical oxygen , Manufacture of readymade housing materials , readymade Concrete Complex and Cement plant as well as set up specialized institute for studying and It has got approval to build (10000) housing unit in the province in cost of 2000 Million$. These projects will contribute to uplift the economic reality in AL Muthanna by available opportunities work for Iraqi labor.

Greek Mac Optic announces its preparation to execute Garbage Recycle project in AL Muthanna

Mr. Sakis Chatzivalasis Managing Director of Greek Mac Optic has announced the preparation of Company to set up the factory of hardness Garbage Recycle and change them into clean gases which used in generating the Electricity Power , this project is cost of (1000) daily Ton that will be execute with cooperation Wadi AL- Neel Company that came during the Journalism Conference which held in M.I.C.

From his side Engineer Mr. Adil D Mohammed M.I.C Director General has showed his preparation to provide all capable facilities to execute the project which concerned & important & development project in the province also Director General stressed that the project will need many Iraqi labor in the province.

It should be noted Greek Mac Optic has visited M.I.C and got Investment license to execute the project after they provided economic feasibility study , engineering diagrams and environment impact to the project.

Greek Mac Optic announces its preparation to execute Garbage Recycle project in AL Muthanna

Mr. Sakis Chatzivalasis Managing Director of Greek Mac Optic has announced the preparation of Company to set up the factory of hardness Garbage Recycle and change them into clean gases which used in generating the Electricity Power , this project is cost of (1000) daily Ton that will be execute with cooperation Wadi AL- Neel Company that came during the Journalism Conference which held in M.I.C.

From his side Engineer Mr. Adil D Mohammed M.I.C Director General has showed his preparation to provide all capable facilities to execute the project which concerned & important & development project in the province also Director General stressed that the project will need many Iraqi labor in the province.

It should be noted Greek Mac Optic has visited M.I.C and got Investment license to execute the project after they provided economic feasibility study , engineering diagrams and environment impact to the project.

AL Sheikh Sami Azara Al Maajoon visits M.I.C and Confirm to support the agriculture Sector in AL Muthanna

In framework the efforts to support the Investment process in AL Muthanna province , AL Sheikh Sami Azara Al Maajoon the vice minister of the work and society affairs has visited M.I.C and met Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General & Chairman of the Board and number of members the Board . AL Sheikh Sami has confirmed to develop the Investment reality in the province that needed more efforts to attention in Agriculture sector by depend on the wide lands and abundance artisan water as well as the skillful labor in that sector.

Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General has announced that M.I.C has adopted strategically plan to development & uplift the Agriculture sector through attractive the global Companies which specialized in agriculture and bring the modern machines also used the new ways in Agriculture sector.

M.I.C Intends to sign protocol for joint cooperation with Engineering college in AL-Muthanna University

Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General & Chairman of the Board and Deanship Engineering college have searched the ways of sustain oint cooperation as well as the importance of exchanging the ideas & experiences between the two sides so as to uplift in economic reality for the province .

That it came during the visit Dr. Riyad AL Gharah the Dean of Engineering College and the delegation accompanying him to M.I.C. Dr. AL Gharah announced to execute number of projects and research programs headed by the Desert Research Center and college that wished to implement them in the province .

Desert Research Center has big importance in discovering and finding the locations of raw materials in AL Samawa desert.

The meeting produced on approval to sign protocol between M.I.C and Engineering college in the space of joint cooperation to provide Data and studies for the raw materials so as to draw the Investment map in the province.

M.I.C 's Board holds Its Regular meeting and search the last developments of Amusement project

Engineer Mr. Adil D. Mohammed AL Yasiri M.I.C Director General & Chairman of the Board has explained the results of the last visit to republic of Romania and showed the desire of many Romanian companies to invest in AL Muthanna Province in all available sectors. That it came during the Regular meeting for M.I.C's Board in headed Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General .

The members of the Board has welcomed the new member Engineer Mr. Mohammed Shaker Hameed and then they discussed mechanism of the committee for legal & follow up which got the preliminary approval subject to the condition that does not contradict with the investment law and its amendments .

They hosted the supervision Engineer of Amusement project during the meeting and they discussed with him the last developments to execute the project and solve all the difficulties which prevent continuity of work in limited time.

M.I.C Participates in Training course, which set up by Leaders preparation's Center in Republic Arab Egypt

M.I.C has participated in Training course in Egypt to development the investment process and uplift in the scientific level for Iraqi staffs.

M.I.C's delegation that participated in Training course consisted of Engineer Mr. Murtada Z. Khutar Manager office of the Director General and Mr.Suad Mussair Director of Legal D.P. in M.I.C.

The program of Training course continued twelve days, the course included many lectures have been delivered by the biggest economists who interested in Investment's subject in Egypt and these lectures included ((The challenges of strategic administration, the ways of preparation the leaders , the mechanism for putting the strategic plans and they stressed on subject of the society responsibility for organizations through set up system of observation & accounting to manage the Companies for getting the best conclusions as such the strong administration in taking the decisions as well as some lectures about history of public Investment Commission (P.I.C) in Egypt and referring to the laws with levelopments which have been got since established P.I.C in 1971 until now also they showed the system of the free zones in Egypt and how has t been managed through laws & egislations that ruled them as well as the facilities which provided by Egyptian Governorate to set up the Investment projects in the free zones.

The program of the course included afield tour to Investment projects in six October city and Alasandaria city to visit factories & Companies n free zone there also they visited P.I.C in Egypt to show on the mechanism of the work in P.I.C.

إستثمار المثنى
Al-Muthanna Investment Commission
عام الاستثمار
2010

Dr. Al-Aaraji stressed on the Importance of The National Housing project during his headed the joint Regular meeting for the Investment Commissions in Iraq

His Excellency Dr. Sami AL Araji The Chairman Of National Investment Commission has confirmed speed of execute the program of National Housing that unched by the N.I.C in all provinces in Iraq and provide the ands necessary for implement the project. That it came during his eaded the joint Regular coordinating meeting for the Investment Commissions in Iraq and he stressed to draw the new nvestment map and the attention n Housing sector then gave high ight the projects in current year.His Excellency Dr. AL Aaraji has noted to the privileges which achieved by the amendments on Iraqi Investment Law and use the amendments to attract the global Investment Companies in Iraqi provinces .Dr. AL Aaraji has confirmed the importance of accuracy in media statements in giving the numbers and real Data to media. From his side Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General & Chairman of the Board has explained that the share AL Muthanna from the program of National Housing about (11 000) housing units also we have agreed with Iraqi trade Bank to finance this project as well as M.I.C was allocated the lands to execute the project in cooperation with local Government in the province and the rent has been appointed by estimation committee for rent. His Excellency Dr. AL Aaraji has appreciated the distinctive role for M.I.C and confirmed to make more efforts so as to build the new Iraq.

Director General of M.I.C announces the results of his visit to Republic of Romania

Engineer Mr. Adil D. Mohamm ed M.I.C Director General and Chairman of the Board has announced the results of the last visit for M.I.C's delegation to Republic of Romania .M.I.C's delegation has met many Investment Companies to search the Investment process in the province and the capacity of participate Romanian Companies in the available Investment opportunities.M.I.C's delegation has met Mr. Alexe-GiGi Director General of Urban company for garbage recycle , Mr. Bogdan Constantinescu Director Marketing of Urban Company and Gheorghe vilceanu Attorney at law in Urban Company then they agreed to set up many Industrial projects included plastic factory , paper factory as well as tourism rotel .After that they have met with Mr. Alexandr Gregor, Chairman of the Board of Rolit Company for food industries and Mr. George Bradea Commercial consult hen they agreed to set up a development slaughterhouse according to better technical & he adopted Global health ways. Also our delegation has visited Assa property Company Group and meeting with Engineer Mr. Stefanel Adrian Director of Ass A Company and Mrs. Maria Stefanel Chief of consults that showed its desire to set up Housing Complexes in economic coasts and development capacities and hey explained to set up efinery water project in (AL Wahshia springs) as well as setting up a developed bricks

factory supplied with the best technical & modern tools and build a developed tourism hotel. M.I.C's delegation has met with many Rom anian - Italian as joint Companies which showed their desire to set up Electricity station , vegetable Oil and others Investment projects in both sectors of industry & services. From its side M.I.C has faced many invitations to Romanian Investment Companies so as to participate in Investment process in Iraq particularly in Al-Muthanna province.

M.I.C grants Two Investment licenses to reach number of the granting licenses (37) Investment licenses

M.I.C has granted Two Investment licenses to execute two projects (AL Muthanna Housing City and AL Eman commercial Markets) ,the number of Investment licenses became (37) Investment licenses which granted to local & foreign Companies that submitted with to get licenses so as to implement their Investment projects in the province as AL Muthanna Housing city for investor Mr. Nozad Mohammed that will be achieved during three years in cost of 177.000.000.000 ID. As well as AL Eman commercial Markets which will be executed during 18 months in cost of 2.757.000.000 ID. It should be noted that M.I.C concerned more than the other Commissions in granting Investment licenses because of the big Its efforts to attract the Investment Companies to uplift the economic & building reality in AL Muthanna province.

Giga Group Company shows Its desire to set up Housing Units in AL-Muthanna

Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General & Chairman of the Board has searched with Mr.Haji Mohammed Ameen Giga Vice-Chairman of Pakistani Giga Group for real estate Investment all the available Investment opportunities in various sectors (Housing, Tourism, Agricultural and Industrial).
The meeting produced of primary meeting to set up perfect Housing units in the province after providing economic feasibility study for the project that include (technical study for the project , environment impact report and engineering diagrams for the project) also the Company will open a local office and pointed the authorized representative for signature and all legal acts in the province. From its side M.I.C showed its preparation to get all the approvals and allocates the lands to set up the project after granting the Investment license to start executing the project in AL Muthanna.

The Committee of Agricultural Investment hold the second meeting for developing the Agricultural investment in the province

In framework the efforts to develop the agricultural sector and reaching better levels, the Committee of Agricultural Investment has held the second meeting for developing the Agricultural investment in the province in headed Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General & Chairman of the Board and membership of Engineer Hussein A. Mahdi Director of AL Muthanna Agriculture , Mrs. Amin Naji Director of lands D.P. in AL Muthanna Agriculture , Mr. Ahmed Rewaidhi as a geologist in wells digging Company, Mr. Mahmood H. Radhi the Councilor in M.I.C and number of members of the Board in M.I.C. They have searched many investment subjects in agricultural side that aimed to activate the role of investment through draw investment's map for agriculture projects and promotion to investment opportunities in this sector and identify priority for the Investment projects in agricultural sector.
It should be noted that AL Muthanna province concerned the notable cities in agricultural sector because the wide lands and abundance water resources as well as Euphrates river and its branches.

Giga Group Company shows Its desire to set up Housing Units in AL-Muthanna

Engineer Mr. Adil D. Mohammed M.I.C Director General & Chairman of the Board has searched with Mr.Haji Mohammed Ameen Giga Vice-Chairman of Pakistani Giga Group for real estate Investment all the available Investment opportunities in various sectors (Housing, Tourism, Agricultural and Industrial).
The meeting produced of primary meeting to set up perfect Housing units in the province after providing economic feasibility study for the project that include (technical study for the project , environment impact report and engineering diagrams for the project) also the Company will open a local office and pointed the authorized representative for signature and all legal acts in the province. From its side M.I.C showed its preparation to get all the approvals and allocates the lands

First Amendment to the Investment Law encourages more Companies to develop the Housing sector

Belief in the importance of the role of investment in development and construction to high the various economic aspects that reflect the positive effects on public life of the citizen and the state at one time. The world began to activate this sector for having a prominent role in stimulating the economic income of their countries. And began these various States to establish laws , rules and regulations governing the work of investment in the mechanisms of different ways. Where some of these countries succeeded in stimulating further investment in order to create a multitude of factors most notably the legal environment to encourage international companies through the rules and regulations guaranteeing the rights of companies, investors and businessmen to different orientations. As the investment sector was disabled in Iraq becomes important after the process of change to the regime that took place in 2003 to head the new Iraqi state to find a governmental interest in general equivalent in its investment promotion agencies available in many countries of the world. Actually the first step began to lead to the light which went out for legislation the Investment Law No. 13 of 2006, which was established along similar lines of the National Investment Commission and its branches in the provinces of Iraq After four years is an urgent need to make amendment to the above law, to regulate the conduct of the wheel of investment and in really these statutory amendments gave more flexibility and encouragement for the arrival of a number of international companies, especially in the housing sector, where the investor who wants to work in the field of construction of housing units has the right to own the ground that it intends to establish housing project on it . We hope more of legal amendments for land titling for the various investment projects like housing sector rather than to collect the annual rent In order to have multiple benefits will be mentioned in the next issue , hoping for more contributions and progress for our darling Iraq.

Third dimention
Ali Hanoon Oglah
Manager of Editor.

Emil:aliho2008@gmail.com

From Al- Muthanna Province His Excellency prime minister announces his support to the Investment process and appreciates the efforts of the Investment Commissions

His Excellency prime minister Mr. Noori AL Maliki has confirmed his ontinuity support to the investment process in Iraq and the intention to prepare the suitable ground to enable the investment Companies to execute their investment projects so as to help re build Iraq and uplift in its economic reality.
In the same time His Excellency appreciate the big role for the Investment Commissions that adopted the national project and work to attract the biggest global Companies to invest in different sectors in Iraq. That it came during visit of His Excellency to AL-Muthanna province and met with Directors of offices and number of officers of armed forces & Internal security .
Mr. AL Maliki has stressed to make more efforts so as to provide the best services and improve the standard of living for Iraqi citizen.

Economic Conference for Iraqi Businessmen holds in Baghdad

In framework the continuity of efforts to attract the global biggest companies and encourage Iraqi businessmen to invest in all Investment sectors in Iraq , Economic Conference to Iraqi businessmen has held in attend Mr. Ragheb R. Bleebel the Chairman of Union of the Iraqi businessmen , Dr. Sameer S. Altimemi the authorized Manager for Germany Gulf Peutrsel Card Company and number of Investment Commissions in provinces .
Mr. Ragheb delivered a speech at the beginning of the conference and remembered the big role of the Investment for building and flourishing Iraq in different spaces and he confirmed to attract the foreign Investment also encourage the local investment. Dr. Sameer Al timemi has delivered a speech expressed in it his credible in promising Investment opportunities in Iraq as well as his desire to enter Germany Companies to invest in Iraq in the following sectors (Housing, power, airports , medicine industry) AL timemi has remembered company's Investment experiments in Turkey & Arab Gulf .
Mr. Kasim Ajil Abid M.I.C member of the Board has delivered a speech and announced all the promising Investment opportunities in AL Muthanna province and he showed the Investment projects that it has granted Investment license.
Mr. Ajil has invited Iraqi businessmen and the Manager of Germany company to visit AL Muthanna and showing available Investment opportunities in different sectors.
At the margin of the conference , a consultation meeting has held between M.I.C , Baghdad .I.C , Anbar I.C & Basrah .I.C to search the difficulties and the suitable solutions.

Monthly Magazine
Issued by M.I.C
Public Relations Department

President of the Board
Editor-in-Chief
Engineer Mr. Adil D. Mohammed

Editor Manager
Ali Hanoon Alshimeri

Editor Secretary
kadhim Musafir Alasajibi

Typesetting
Zahraa Noor Almusawi
Samah Abdul Kareem AL Khafaji

Language supervision
kassim A.Utaia

Follow -up
Mohammed Kassim Abid
Dirgam Majeed AL Yasiri
Batool Jameel

Photography
Ameen Ali Dakhil

Translation
Jawad Abdul Kadhim Halboos

E-mail
Samawa investment @ yahoo .com

Web site
www.micdraq .org
www.micdraq.com

Monthly Magazine issued by M.I.C . It is periodical and ndependent media that issued by governmental Commission . The Magazine isn't responsible of publishers' opinions. The publishers are submitting to publish right in front of others without any responsible for the magazine.

Commission's opinion

Industrial City project... An action exceptional investment

We have confirmed previously our optimism in year (2010) will witness a big and the quality change of investment and start to convert many of the investment licenses to the work of executive agendas on the ground to give a sense of hope and enable the province to ownership of the progress , reputation and a bright investment attractiveness. With the rise structures and appear of signposts for some marketing projects, entertainment , work schedules and the movement of the Executive of the housing units project and the city of the Games, a major event comes as type and size of the last represented in the industrial city. We have passed the preliminary stages of this project and a series of frequent studies, designs ,assessing the economic feasibility and employ a package of sincere efforts at the province level and focus at the center of an intense interest resulted in the allocation of all land and start work in the path finding-industrial complex a multi-purposes. It is the outcome of the interaction of attractive investment environment and strong fundamentals and the credibility of the geographical regulatory and logistical support effectively. The laid the groundwork for the industrial complex with excellent (Concritech Ltd Company) the partners of (Pentad Holdings Australia Group) will put the province at the sight of unprecedented a development, bringing together the diversity of production activities , the latest technology , the intensity of capital invested , the abundance of social benefits, employment and labor opportunities in livelihood. Perfect Modern city will give positive returns for the overall economic, social and building, it's an outcome of the concerted efforts of all the institutional system in the province .. towards development.

Features of the project: - in briefly , the city is characterized by intense coherent relationship between contemporary technology , scientific modern management , environmental benchmarks, architectural excellence , the requirements of economic and social development .. based on the following facts: -

1 / Capital-intensive investor: -

Preliminary estimates indicates to the capitalism distribution in this particular project would be one billion and five hundred million Dollars. The company plans to raise investments to two billion dollars through two projects cement and table salt at two other sites.

2 / Distance and location of the project: -

The area of the complex was allocated in (337) acres of land in AL-Nazeria area at the tourism road adjacent to the Euphrates River between the cities of Samawah and AL- Khidir in the south.

3 / Employment and value-added: -

The project will contribute to secure (14) thousand jobs opportunities and post the work of the people of the province also contribute to the activation of the labor market and move the joints of economic (commercial market, agencies and marketing operations,. Transport, services, housing. Etc) and raise the level of social benefits in general .... Compounding the feasibility of value-added

4 /Production lines - A group from independent production lines:- concrete industrials complex , concrete blocks construction , building materials, packaging bags, pure water, insulating paints, various detergents, , plastics industries, medical oxygen , and the Institute of Technical Training / Specialist.

5 / housing units Complex : - the staff and administrative offices, marketing and commercial centers, informative , entertaining , modern hotel , a network of infrastructure and the basic pivots , system of gas distribution and the introduction of solar cells as a source of energy supply and the streets and spaces of green ... all subject to the requirements of the green environment. The fact that we stand in front of economic event and the development entrance that will bring good reputation to the province , attractive investment and stimulate companies to come toward lifting the absorptive capacity of the projects ... the quality and expand investment base. Behooves us here, that record our high appreciation to the Board of Directors (Concritech Group & Pentad Australian)'s courage in putting their absolute confidence and investment heavy and a major role in the resettlement of huge projects in the province and planning for the transfer of the Australian experience was successful in agriculture specialist in the desert. All orientations features in boldness & professional, and the horizon enlightened.

In contrast we will maximize support to install this investment event and deepen the conviction in good choice for the land of Al Muthanna specifically its courageous decision ((landed here for the backpacker)) endemic blessed investment .

Yes, we have passed the stage of promotion and planning to set for towards executive work and install building-blocks in the land, The vision remains just the goals unless we adhere resolutely into the future with vision development and the efforts of joined-Without the support and contribution of the esteemed province Council (Chairman and members) and the governor with their big role to move forward with the project in courage legal decisions and passing of the bureaucracy and challenges in addition to supporting the National Commission for Investment, the consolidation of government departments and institutions would have been impossible to win investor confidence in this extraordinary volume of investments.

Finally, the Global experience has taught us the adoptive investment does not stop at the sector-specific the investments as a constant process and the option to economically effective and inevitable does not need to test ... on the road to achieve the gains of development seriously all of us to be proud of this model work that will spread its benefits and feasibility of the province and turn it into a focus point to attract For more achievements.

Editor-in-Chief/ Eng. Adil D.Mohammed
Director General/ Al-Muthanna Investment Commission